جامعة باجي مختار – عنابة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

محاضرات في

نظريات الأمن وبناء السلام

السنة أولى ماستر

تخصص دراسات متوسطية

من إعداد الدكتور

عبد القادر دندن

السنة الجامعية 2020 – 2021

المحتويات

تقديم.....03

مدخل مفاهيمي.. إشكالية تعريف الأمن.....05

المحور الأول: الأمن في المنظور التقليدي (العقلاني).....22

أولا- الواقعية الكلاسيكية (التقليدية).....23

ثانيا- الواقعية الجديدة (البنيوية).....29

ثالثا الليبرالية.....39

رابعا- مدرسة كوبنهاغن.....45

المحور الثاني: الأمن في المنظور النقدي.....57

أولا- مسوغات الانتقال من المنظور التقليدي إلى النقدي.....58

ثانيا- النقدية الاجتماعية.....65

ثالثا- ما بعد الحداثة.....69

رابعا- النسوية.....73

خامسا- البنائية.....77

المحور الثالث: أسس ومفاهيم بناء السلام.....84

أولا- سياقات ظهور عمليات بناء السلام.....85

ثانيا- مفهوم وخصائص بناء السلام.....91

الخاتمة.....99

قائمة المراجع.....101

جامعة باجي مختار

تقديـــم:

يعد الأمن من المواضيع المرجعية في حياة الأفراد والأمم، فبدونه لا تتحقق الحياة الكريمة والمستقرة، ولا تتاح الفرصة للأفراد والشعوب والأمم للإبداع والعمل والتقدم، وتحقيق أي قفزات على مختلف الصعد والمستويات، لذلك ذكره الله تعالى في محكم تنزيله في صورة قريش "وأطعمهم من جوع وآمنهم من خوف".

رغم الأهمية المحورية للأمن، إلا أن ما يعرف بالدراسات الأمنية عجزت لحد الآن عن إيجاد مفهوم يحظى بقدر من الاتفاق (حتى لا نقول إجماع) بين مجموع الباحثين، وهو ما يعتبره الخبراء سببا رئيسيا من أسباب التخلف الذي تعانيه تلك الدراسات مادام موضوعها المركزي يفتقد للتعريف، وتلعب العوامل المصلحية والبراغماتية والإيديولوجية دورا هاما في تعقد هذه الإشكالية واستمراريتها، إذ من مصلحة العديد من القوى بقاء الأمن كمفهوم غامض وغير قابل للتعريف.

ومع ذلك تأتي هذه السلسلة من المحاضرات، لتسلط الضوء على أهم الإشكاليات المعرفية الإبستيمولوجية التي تعترض تطوير مفهوم الأمن وضبط دلالاته، وتحليل أهم الإسهامات المختلفة في مجال تطوير الدراسات الأمنية، سواء كانت تلك التقليدية أو العقلانية التي تأتي التصورات الواقعية على رأسها، إضافة إلى الليبرالية بتفرعاتها المتعددة، وحتى مدرسة كوبنهاغن من خلال خاصة الإسهامات التوسيعية والمراجعة التي قدمها "باري بوزان"، والتي فتحت الباب لنقد المفهوم التقليدي للأمن، رغم أنها بقيت متمسكة بالمنطلقات الأساسية للعقلانية.

من جهة أخرى تقوم هذه المحاضرات على رصد أهم الإسهامات النقدية في مجال الدراسات الأمنية، وكيف حاولت هدم التراث المعرفي العقلاني بخصوص الأمن، لا سيما أفكار النظرية

النقدية الاجتماعية المتمحورة حول الانعتاق، وما بعد الحداثة ونقدها لخطاب القوة الواقعي، والنسوية التي تركز على العنف الهيكلي، وضرورة إعطاء دور ومكانة أكبر للمرأة في العلاقات الدولية تنظيرا وممارسة، والبنائية التي حاولت الإتيان بنظرة توفيقية وجامعة بين العوامل المادية وغير المادية في تفسيراتها المختلفة.

مع التعريج على عملية بناء السلام باعتبارها مقاربة محفزة لتحقيق الأمن المستدام، وسعيها لاستكشاف جذور مسببات النزاعات والقضاء عليها، واعتماد عمليات وتقنيات متعددة لتحقيق ذلك، على رأسها تحويل النزاع، والتعافي أو العلاج من مخلفات النزاع ومسبباته.

أولا:

مدخل مفاهيمي.. إشكالية تعريف الأمن

ليس الأمن من المفاهيم السهل تعريفها، وليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة، وإنه من الصعب إعطاء تعريف محدد لما نعنيه بالأمن شأنه في ذلك شأن الكثير من المصطلحات المتداولة التي تفتقر إلى تعريف محدد لها يمكن تقديره بشكل قاطع، وفي ذلك يرى "باري بوزان" (Barry Buzan) أنه مفهوم معقد، وينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل، بدءا بالسياق السياسي للمفهوم، مرورا بالأبعاد المختلفة له، وانتهاء بالغموض والاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية[1].

فمن ناحية معرفية (إبستيمولوجية) فما يسميه "ديفيد بالدوين" (David A. Baldwin) بـ "التحليل المفاهيمي" (Conceptual analysis) ليس متعلقا بفحص الفرضيات أو ببناء النظريات، رغم أن له صلة بكليهما، بل هو متعلق بتوضيح معاني ومدلولات المفاهيم... وقد أكد "فيليكس أوبنهايم" (Felix E. Oppenheim) على أهمية ما يسميه "التفسير المفاهيمي" (Conceptual explanation) بقوله: "التفسير المفاهيمي يحاول ضبط البنية المنطقية للتعبيرات المقدمة، منطلقا من المعاني المعتادة والشائعة للمصطلحات، والتفسير هنا يهدف لتقليص الحدود والالتباسات والتباينات في استعمالها المعتاد، عن طريق تبني معاودة شرح وتأويل تؤدي إلى تقوية دقة ووضوح معانيها (المصطلحات)، وكذلك دعم قدرتها على العمل في الفرضيات والنظريات بقوة تفسيرية وتنبؤية"[2].

1- سليمان عبد الله الحربي. "**مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)**". المجلة العربية للعلوم السياسية: عدد 19، صيف 2008. ص ص 9،10.

2- David A. Baldwin. "**The concept of security**". Review of International Studies: N° 23. 1997. p.p 6,7.

والأمن كأحد المصطلحات الخلافية يفتقد إلى تفسير أو تحليل مفاهيمي متين، لذلك فقد ظل حسب "ماكسويني" (MCSweeny) مصطلح غامض يقاوم التعريف (Resists definition)، فهو يستعمل في ظروف واسعة النطاق، ولأهداف متعددة، من طرف أفراد ومؤسسات وحكومات وأكاديميين.

وهو يجمع خليطا من المفارقات والغوامض الهامة، تتضمن تلك المتراوحة بين الغايات والوسائل وتلك المتراوحة بين الأمن الفردي والقومي والدولي، وقد اعترف "شالتز" (Schultze) بالصعوبات التي تعترض تعريف الأمن في قوله: "مفهوم الأمن القومي لا يسلم نفسه لهيئة منظمة ومضبوطة، إنه يتعامل مع مخاطر متسعة ومتنوعة ذات احتمالات لا نملك إلا معرفة صغيرة ومحدودة بها، وذات مآلات بالكاد نستطيع أن نلمح طبيعتها"[3].

وكان "باري بوزان" من الأوائل الذين لفتوا الانتباه إلى صعوبة تحديد مرجعية للأمن، فالأمن كلمة ذات معان متعددة و متضاربة، وكما أشار لذاك في كتابه "الناس، الدول والخوف: مشكلة الأمن القومي في العلاقات الدولية" 1983 (People, states, and fear: The national security problem in international relations): "الأمن بالأساس مفهوم متضارب أو خلافي"، لذلك فالمحللون وصناع السياسات يتضارب تعريفهم للمصطلح لأن في صلبه – حسب بوزان دائما– عناصر إيديولوجية ومعيارية تمنعهم من الاتفاق بينهم على تعريف ثابت له... فعندما يتعلق الأمر بالأمن فليس هنالك صراع بين الأمم (among nations) فقط بل بين

3- Notions of Security: Shifting Concepts and Perspectives. Joint project of different European research institutes. Deliverable 1, Work package 2. Netherlands. 15 February 2007. p. p. 15,16.

المفاهيم أيضا (among notions)، فكسب الحق في تعريف الأمن لا يوفر فقط إمكانية الوصول إلى المصادر، بل الحصول أيضا على سلطة لصياغة تعاريف وخطابات جديدة حول الأمن[4].

ورغم العدد الكبير لدراسات الأمن التي نشرت خلال الستين سنة الماضية، ليس هنالك اتفاق حول مفهوم الأمن، ولم يعط أي تعريف واحد مقبول عموما للأمن وهكذا ظل دائما مفهوما خلافيا... ومصطلحا غامضا في محتواه وفي شكله وفي دلالته على قضايا وقيم مختلفة... وفي نفس السياق أكدت " هيلغا هافتندورن" (H. Haftendorn) أن حقل الدراسات الأمنية يعاني من غياب فهم مشترك لما هو الأمن، ولكيفية صياغة مفهوم له، ولماهية المسائل البحثية المتصلة به، وتساءلت ما إذا كان الأمن "هدفا أم قضية مجال (Issue-area) أم مفهوم أم برنامج بحث (Research program) أو فرع (Discipline)"[5].

أمام العجز الواضح عن صياغة مفهوم للأمن يتسم بالدقة ويتفادى الغموض ويحظى بقدر واسع من الاتفاق (حتى لا نقول إجماع)، لم يجد العديد من الباحثين من تفسير لهذه المعضلة المفاهيمية سوى بإرجاعها إلى عامل الإهمال، فقد وصف "دافيد بالدوين" مفهوم الأمن بـ: "**المفهوم المهمل**" **(neglected concept)**، ويورد لنا سببين لإرغامه كما يقول على وصفه للأمن بهذا النعت، وهما:

4- Ronnie D. Lipschutz (Ed). On security. Colombia university press. New York. 1998. p.p. 9, 10.

5- Notions of Security: Shifting Concepts and Perspectives. Op. Cit. p. 15.

1- الأمن مفهوم بالغ الأهمية، استعمل لتبرير قمع الحريات المدنية، شن الحروب، والاستنزاف الشديد للموارد خلال الخمسين سنة الأخيرة، رغم الأعمال الحديثة الهامة حول الأمن، فإنه يبدو من المنصف وصف الأمن كمفهوم حظي باهتمام قليل من الدارسين مقارنة بما يستحقه خلال تلك الفترة.

2- أحدث الأعمال حول الأمن لم ترق إلى درجة التحليل المفاهيمي، ولم يحظ الأمن بالاهتمام الجاد الذي أولي لمفاهيم مثل العدالة والحرية والمساواة والتمثيل والإجبار والقوة[6].

في حين قدم "بوزان" خمس تفسيرات لما أسماه "التخلف المستمر في التفكير حول الأمن" (The persistent underdevelopment of thinking about Security)، وهي:

1- أن مفهوم الأمن أثبت أنه من التعقيد بحيث لا يجذب المحللين، فأصبح مهملا بالتالي لصالح مفاهيم أخرى أكثر جاذبية.

2- التداخل بين الأمن ومفهوم القوة (Power) مثلما طوره الواقعيون، فالأمن طالما نظر إليه كمشتق من مشتقات القوة، وخاصة القوة العسكرية.

3- طبيعة الاعتراضات التي تلقاها المنظور الواقعي بنهاية السبعينيات، ورفض النموذج الواقعي لملازمته بشكل خطير للرضى الذاتي والحرب، بينما توجهت العديد من الانتقادات بدلا من ذلك نحو مفهوم السلام.

4- انشغال الدارسين بالتطورات التكنولوجية والسياسية الجديدة بدلا من الاهتمام بالأمن.

6- David A. Baldwin. Op. Cit. p. 9.

5- مصلحة صناع القرار في محافظة الأمن على غموضه الرمزي، فجاذبية الأمن القومي هي في كونه مبررا للأفعال والسياسات التي تتطلب تفسيرا، فهو يعد أداة سياسية ذات قدرة إقناع كبيرة لمصالح قطاعية واسعة التنوع في جميع الدول، فالولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي مثلا استفادا كثيرا من رفع مستوى التهديد الذي كان يشكله أحدهما للآخر (لتبرير تحويل الموارد للجيش، تكثيف الرقابة السياسية، الحمائية الاقتصادية وغيرها من السياسات الأخرى)[7].

هذه التفسيرات يراها "بالدوين" غير مقنعة وينقدها تباعا، أولا: ما يصفه "بوزان" بصعوبة مفهوم الأمن، فهو ليس أكثر صعوبة من المفاهيم الأخرى، ثانيا: فيما يخص التداخل بين الأمن والقوة، فمن السهل التمييز بينهما، ثالثا: قلة الاهتمام بالأمن في مختلف الانتقادات الموجهة للواقعية، لا يفسر مع ذلك إهمال المختصين في الأمن أنفسهم لهذا المفهوم، رابعا: كون دارسي الأمن أكثر انشغالا بالتطورات الجارية في التكنولوجيا والسياسة، فهذا يعد مؤشرا على أن هؤلاء الدارسين يعطون أولوية أقل للقضايا المفاهيمية، أكثر من كونه تفسيرا لقلة الاهتمام، وخامسا: اعتقاد صناع القرار بفائدة الغموض في مفهوم الأمن القومي، لا يفسر لماذا أهمل الدارسون هذا المفهوم، وفي المحصلة النهائية ولا أي تفسير واحد من التفسيرات التي قدمها "بوزان" تعد مقنعة في نظر "بالدوين"، فهذا الأخير الذي يتمسك بكون الأمن مفهوما مهملا يقول: "على ما يبدو أن الأمن ليس مفهوما تحليليا مهما عند أغلب مختصي الدراسات الأمنية، أثناء الحرب الباردة كانت الدراسات الأمنية مشكلة غالبا من الدارسين المهتمين بالقيادة العسكرية، فإذا كانت القوة العسكرية ذات صلة بقضية ما، فإنها كانت تعتبر قضية أمنية، وإذا لم تكن ذات صلة، كانت تحول إلى فئة السياسات

7- Notions of Security: Shifting Concepts and Perspectives. Op. Cit. p.p. 15.16.

الدنيا، الأمن كان لافتة يلوح بها... ولكن ليس كمفهوم لاستعماله من معظم أخصائيي الدراسات الأمنية"، وحيرة "بوزان" حول كيفية إهمال مفهوم مركزي مثل الأمن تختفي مع إدراك أن القوة العسكرية وليس الأمن هي من كانت بؤرة الاهتمام الرئيسي للدراسات الأمنية[8].

فالواقعية مثلا ذات التقاليد النظرية العريقة والتي سيطرت على الدراسات الأمنية بشكل مؤثر، كان تصورها للأمن ينحصر في بقاء الدولة أساسا والاعتداء المسلح المحتمل ضدها، مما أدى لاختزاله في قضية حماية ودفاع مما جعل الأمن موضوعا للدراسات الدفاعية والإستراتيجية، وبالتالي تم التعامل معه كموضوع إمبريقي أكثر منه كمفهوم، وهذا الاهتمام بالمنظور الإمبريقي جعل عددا من المختصين يهملون الجانب الأونطولوجي والمعرفي للأمن[9].

إن التساؤل عما يعنيه الأمن يطرح قضايا من صميم فلسفة المعرفة (Philosophy of knowledge)، خاصة تلك المتعلقة بالابستيمولوجيا "كيف نعرف الأشياء؟" (How do we know things?)، والأنطولوجيا "ما هي الظواهر التي نعتقد أنها تشكل العالم الاجتماعي؟"(what phenomena do we think make up the social world?) ، والمنهجية (Methodology) "كيف يجب أن ندرس العالم الاجتماعي؟" (How we should study the social world?)، وإذا سلمنا بالتصور القائل بأن الأمن مفهوم متضارب بالأساس، فهذه الحوارات أو النقاشات لا يمكنها أن تحل المسألة نهائيا بشكل مجرد، وبدلا من ذلك بعض الوضعيات ستصبح مسيطرة وتتقوى عبر ممارسة القوة، فمن هذا المنطلق يرتبط الأمن عادة بتحييد

8- David A. Baldwin. Op. Cit. p. 9.

9- عبد النور بن عنتر. البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي. المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع. الجزائر. 2005. ص 19.

التهديدات لحماية القيم، وخاصة تلك التهديدات التي إن تركت تتفاقم تتسبب في تهديد البقاء في المستقبل القريب... فالأمن يتضمن القدرة على ملاحقة الطموحات السياسية والاجتماعية المهمة[10].

ورغم هذا المأزق المفاهيمي الذي تعيشه الدراسات الأمنية بغياب تعريف يحظى بالاتفاق للمفهوم المركزي الذي تقوم عليه هذه الدراسات، فإن هنالك محاولات وجهود لصياغة تعريف لهذا المفهوم، وقد لوحظ أن ثلاثية التهديد (Threat) والقيم (Values) والحماية (Protection) قد شكلت حجر الأساس في كثير من التصورات المفاهيمية للأمن، وأثبتت وجودها في أكثر وأشهر التعاريف التي قدمت للموضوع.

حيث عرف "أرنولد وولفرز" (Arnold Wolfers) الأمن من زاويتين إحداهما موضوعية (Objective) وأخرى ذاتية (Subjective): "يقصد بالأمن من وجهة نظر موضوعية عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة، أما من وجهة النظر الذاتية فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر"[11].

وبمعنى آخر فإن الأمن يعني حماية القيم الجوهرية المكتسبة من قبل، وفي هدفه وموضوعه يعني تعاقب الإجراءات التي تؤدي إلى احتواء التهديدات التي تتعرض لها القيم المكتسبة، حيث أن بعض القيم تتعرض للتهديد، أي أن الأمن لا يعني فقط رغبة الدولة في البقاء، بل رغبتها كذلك

10- Paul D. Williams (Ed). Security Studies: An introduction. Routledge. New York. First published 2008. P. 5.

11- جون بيليس. "**الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة**". في: جون بيليس وستيف سميث (محرران): عولمة السياسة العالمية. ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث. دبي. 2004. ص 414.

في العيش بدون خطر التهديدات الخارجية لمصالحها التي تعتبرها حيوية[12]، ويتم حدوث تفاعل بين البعدين الموضوعي والذاتي للأمن، لينتج عنه مخرجات معينة تتمثل في رؤية وتصور وإدراك معين للأمن.

شكل رقم (1): تفاعلات البعدين الموضوعي و الذاتي لمفهوم الأمن

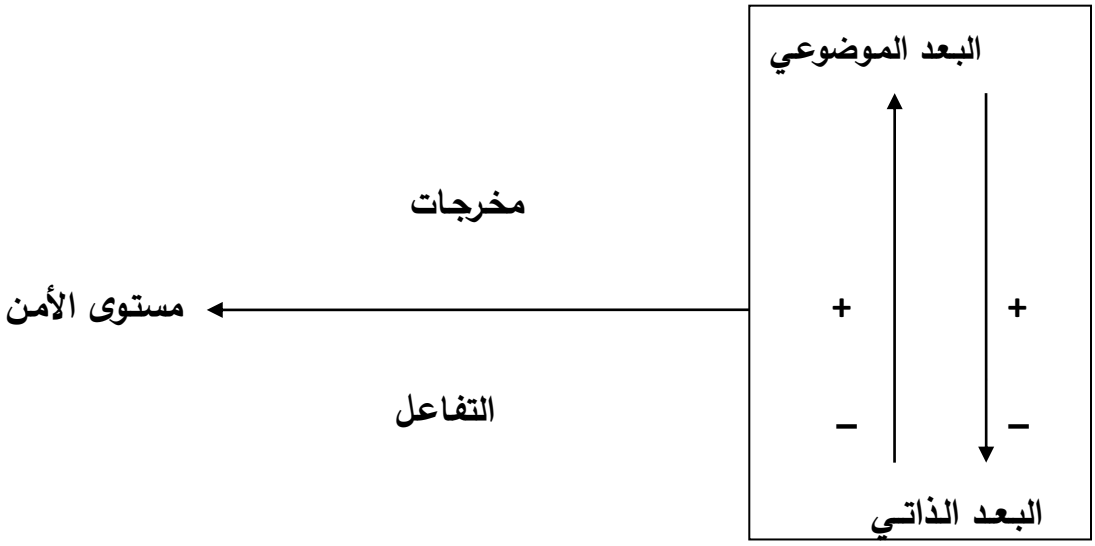

Source: Sécurité et promotion de la sécurité : Aspects conceptuels et Opérationnels. Centre collaborateur OMS du Québec. Septembre 1998. P. 9.

ويعد تعريف "وولفرز" سنة 1952 أقدم تعريف للأمن نال نوعا من الإجماع بين الدارسين[*]، فقد وضع الأساس الذي استند عليه الكثير من الباحثين في تحليلهم، لاسيما فيما يتعلق بالجانبين

12– ثامر كامل الخزرجي. العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات. دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2009. ص 323.

(*) يعد تعريف "وولفرز" للأمن من التعاريف المرجعية التي تقوم عليها الكثير من الدراسات، والتي أثرت في العديد من المختصين وعلى رأسهم "بوزان"، وحتى "دافيد بالدوين" المعروف بتشاؤمه تجاه غياب الاهتمام بالتحليل المفاهيمي للأمن، يقر بأهمية ومحورية التعريف الذي قدمه "وولفرز" وبمكانته المتميزة من بين جميع الدارسين إلى الحد الذي جعله يعتقد – ولو بنوع من التحفظ– أن التحليل المفاهيمي للأمن قد بدأ وانتهى مع "وولفرز" سنة 1952. أنظر: David A. Baldwin. Op. Cit. 8.

الموضوعي والذاتي، اللذان يتفاعلان معا بشكل متبادل إيجابا أو سلبا ليفرزان مستوى معين من الأمن، مثلما يوضح الشكل أعلاه.

وكان لـ "بوزان" تعريفه الخاص للأمن والذي يأخذ بالحسبان المشهد الأمني العالمي لما بعد الحرب الباردة، وهو من أكثر التعاريف تداولا في الأدبيات الأمنية المتخصصة، وقد استند فيه من حيث التحليل لمنطلقات "وولفرز" حول الجانب الموضوعي والذاتي والقيم المكتسبة، والأمن عنده هو: "العمل على التحرر من التهديد"، وفي سياق النظام الدولي فإن الأمن هو: "قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي، ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية"[13].

ويذهب "بوث" (Booth) و"ويلر" (Wheeler)، لاعتبار الأمن مسألة تفاعل بين طرفين أو عدة أطراف، وليس مجرد سعي منفرد من فاعل معين لتحقيق الاستقرار، لأن تحقيق ذلك الاستقرار له صلة وطيدة بمدى احترام وعدم تجاوز كل طرف أو فاعل لحق جماعات أو أفراد آخرين في الأمن والاستقرار كذلك، إذ يؤكدان: "لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن والاستقرار إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه، ويتحقق ذلك إذا نظر إلى الأمن على أنه تحرر".

أما "وولتر ليبمان" (Walter Lippmann) فيؤكد على أن الأمن متصل بصون القيم الأساسية للأمة، سواء كان ذلك عن طريق تفادي الحرب، أو القدرة على خوض الحرب من أجل تلك القيم إذا لزم الأمر: "إن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر

13- عبد النور بن عنتر. مرجع سابق. ص ص 13، 14.

التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب في تفادي وقوع الحرب، وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه"[14].

ولكن تعاريف "وولفرز" و"بوزان" وغيرهما من الباحثين المركزين على القيم، تثير إشكالا حول ماهي القيم المركزية الواجب حمايتها: البقاء الدولتي، الاستقلال الوطني، الوحدة الترابية، الرفاه الاقتصادي، الهوية الثقافية، الحريات الأساسية...؟ وما هو موضوع الأمن بمعنى ما هي الوحدة المرجعية: الدولة الأمة، الإنسانية، أم الفرد؟ وما هي طبيعة التهديدات (عسكرية و/أو غير عسكرية) التي يجب على الوحدة المرجعية أن تحمي نفسها منها لضمان بقائها؟ هل هذه التهديدات موجودة موضوعيا أم ذاتيا؟ وعبر أي عملية سياسية وأي خطاب يصبح التهديد رهانا أمنيا؟[15].

إن الإجابة على هذه الأسئلة هي التي تحدد مدلول الأمن ورؤية وتصور كل باحث لهذا الموضوع، وتختلف الإجابات باختلاف المقاربات التي يتبناها كل باحث وينظر من خلالها للمقصود بالأمن، وتختلف تلك الرؤى أيضا باختلاف الظرف الدولي (International Context) الذي تمر به العلاقات الدولية، ففي ظل مرور العالم بتغيرات مؤثرة على مفهوم الأمن كتلك التي برزت بنهاية الحرب الباردة، أصبحنا أمام تحدي هام يتمثل في محاولة تحديد رؤيتنا للعالم الجديد وللتغيرات التي طرأت عليه، من أجل فهمه من جهة ومعرفة التأثيرات المستقبلية لتلك التغيرات على مفهوم الأمن.

14- جون بيليس. مرجع سابق. ص 414.

15- عبد النور بن عنتر. مرجع سابق. ص 14.

حيث يواجه الإستراتيجيون والمخططون الأمنيون (Security planners) خلال فترات التغير عالميا تحدي إعطاء صناع القرار والقادة السياسيين إطارا متماسكا لفهم العالم، ولكيفية واحتمالات تغيره عبر الزمن... ويجب علينا أولا مواجهة تحديين كبيرين هما: كيف نبلور نحن وقادتنا رؤية خاصة (Particular view) للعالم؟ وكيف نعرف الأمن في حد ذاته؟... ويعتمد تعريفنا للأمن هنا على كيفية إدراكنا له، أي ما إذا كان محصورا في مصطلحات عسكرية ضيقة، أو في مجالات واسعة سياسية واقتصادية وعسكرية أي الأمن الشامل (Comprehensive Security)، أو ما إذا كان ينظر إليه من زاوية التهديدات (Threats) والحساسية (Vulnirabilities) والمخاوف (Fears).[16]

ومعرفة خصوصية الأمن بعد نهاية الحرب الباردة لا تكتمل إلا إذا أحطنا بأهم خصائصه المميزة أثناء تلك الحرب، فقد كان لمفهوم الأمن جاذبية دعائية واضحة أثناء الحرب الباردة، تظهر بشكل جلي في التعبير المجازي المسيطر آنذاك "السجن والعائلة" (The prison and the family)، حيث كان سباق التسلح النووي بمثابة السجن الذي لا يمكن الفرار منه، وبالمقابل يمثل الردع الخيار العقلاني الوحيد، لذلك كان الأمن يرتجى بواسطة عائلة نووية تراتيبية ومترابطة تتشكل من قوة عظمى وحلفاء تابعين لها (أحلاف)، وفي هذا السياق لم تلمح اللغة السياسية للأمن إلى التهديد بالقوة فحسب بل إلى الحماية منها أيضا... فللحماية من التهديد (الردع كان الوسيلة لتفادي أي نوع من الحرب)، ولضمان الاستقرار (ثبتت الحرب الباردة نماذجا لتشكيل أحلاف)... فكان مفهوم الأمن مرتبطا بظرف تاريخي خاص وبعلاقات خاصة تتمحور حول الأسلحة

16- Stanely B. Weeks. "**Change and its reflection in national security strategy and force structure**". p.p. 24, 25. "www.apcss.org/Publications/.../Chapter3Weeks.pd....".

النووية... فبينما كان الأمن والتهديد باستعمال القوة متداخلان أثناء الحرب الباردة، شكل هذا وحدة فريدة تابعة لمنطق الأسلحة النووية[17].

ولم تكن نهاية الحرب الباردة مجرد نهاية لصراع إيديولوجي بين القوتين العظميين آنذاك الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفييتي، بل كانت بداية لمرحلة جديدة من إعادة التقييم العميقة لمفهوم الأمن مقارنة بما كان سائدا طيلة تلك الحقبة من تاريخ العلاقات الدولية، وأهم الإشكاليات الأمنية التي مستها موجة التغيير، يمكن تلخيصها في الإجابة عن الأسئلة التالية:

1- أمن من؟ (Whose security?): ويحيلنا هذا التساؤل للبحث عن الموضوع أو الوحدة المرجعية (Refferent object) للأمن، فبدون "موضوع مرجعي" لا يمكن أن يكون هناك أي تهديدات ولا أي نقاشات حول الأمن، لأن المفهوم لا معنى له بدون شيء ما يتطلب التأمين والحماية، ولذلك نحتاج لأن نكون واضحين بشأن الموضوعات المرجعية في تحليلنا[18].

لقد كان التركيز أثناء الحرب الباردة على الدولة كوحدة مرجعية للأمن، فقد كان يفترض ببساطة أن استمرار وجود الدولة، الذي يتحقق بالتحضير للبقاء ولمواجهة التهديدات والهجمات، يمكننا من اعتبار تلك الدولة آمنة وأنها ستوفر تلقائيا الأمن لأفراد شعبها... ولكن الواقع يثبت أن عدة حالات من معاناة أفراد الشعب من اللاأمن تعود إلى الدولة نفسها بشكل مباشر أو غير مباشر... لذلك فالاهتمام الأكبر اليوم يجب أن يولى لبقاء الجنس البشري ككل وليس فقط لبقاء

17- K. M. Fierke. "**Meaning, Method and practice: Assessing the changing security Agenda**". Stephanie Lawson (Ed). The new agenda of international relation: from polarization to globalization in world politics? Polity press. Cambridge. 2001. p. 128.

18- Paul D. Williams (Ed). Op. Cit. p. 7.

الدول وأنظمتها الحاكمة، وهذا يقودنا لاستنتاج عجز مقاييس ومعايير الأمن التقليدية على مواجهة هذه الاعتبارات الجديدة التي تواجه الأمن اليوم... ويعود المنظور المعاكس لتحول الاهتمام من أمن الدولة إلى أمن "الفرد" أو "الإنسان" داخل الدولة إلى نهاية الحرب الباردة، وبالضبط إلى سنة 1994 التي شهدت صدور تقرير الأمم المتحدة السنوي حول التنمية البشرية الذي استعمل مصطلح الأمن الإنساني صراحة[19].

غير أن هنالك تصور آخر يركز على "المجتمع" كأهم موضوع مرجعي للأمن، فليكون الفرد إنسانا كاملا لابد من أن يكون جزءا من مجموعات اجتماعية معينة، وهنالك رؤية أخرى تقارب الموضوع كمشكلة مستويات تحليل (Level of analysis problem)، بتوفير إطار تحليلي للتفكير في المواضيع المرجعية الممكنة من "أدنى مستوى" (The lowest level) أي الفرد، مرورا بمختلف مصادر الهويات الجماعية (sources of collective identities) والتي تضم البيروقراطيات والدول والأقاليم والحضارات، وصولا إلى مستوى النظام الدولي، في هذا التصور يكون هدف المحلل التركيز على العلاقات و التوترات التي من غير الممكن تجنبها بين مختلف مستويات التحليل.

وهنالك تصور خامس يتبلور حديثا يدعو إلى اهتمام أكبر بكوكب الأرض بدلا من هذه الجماعات الإنسانية أو تلك التي تعيش على هذا الكوكب، هذا المقترب يرى أن السياسات الأمنية يجب أن تأخذ صبغة إيكولوجية بالأساس، وخاصة الاعتراف بأن البشر جزء من الطبيعة وأنهم تابعين للنظم البيئية، وقد أوضح "بوزان" سنة 1991 أن البيئة نظام الدعم الأساسي الذي تعتمد

19- Zarina Othman. "**Human Security Concepts, Approaches and Debates in Southeast Asia** ". A paper presented at the: Fifth Pan-European International Relations Conference on**: "Constructing World Order"**. The Hague, Netherlands, September 9-11, 2004. p.p. 2-4.

عليه كل المؤسسات البشرية، وبدون بيئة صالحة للعيش يكون النقاش حول كل المواضيع المرجعية الأخرى عقيما و بدون معنى[20].

2- الأمن من أي تهديدات؟ (Security from what threats?): ينصب هذا التساؤل على تحديد التهديدات التي تمس المواضيع المرجعية المحددة، حيث أن هنالك عددا من القضايا (Issues) التي تشكل خطرا ومساسا بموضوع الأمن المرجعي.

لقد جوبه التعريف العسكري التقليدي للأمن بأجندة قضايا وتهديدات موسعة تضم مجالات أخرى، مثل البيئة الاقتصاد، الهجرة و حقوق الإنسان وغيرها، وهذا التوسيع كان مدفوعا بملاحظات إمبريقية مفادها أنه بنهاية الحرب الباردة لم يعد الأمن العسكري والردع يحتلان موقعا مركزيا كمصدر للأمن بالنسبة للإنسان أو الدولة[21].

وفي محاولة لبناء أجندة تهديدات قامت الهيئة الاستشارية عالية المستوى للأمين العام للأمم المتحدة حول التهديدات، "تحديات وتغير" (Challenges and change) سنة 2004، بتضمين تقريرها المعنون: "عالم أكثر أمنا" (More secure world) ستة مجموعات من التهديدات تواجه حكومات العالم تضم: "التهديدات الاجتماعية والاقتصادية مثل الفقر والأمراض المعدية والتدهور البيئي، النزاعات بين الدول، النزاعات داخل الدولة، وتضم الحروب الأهلية والإبادة وغيرها، خطر أسلحة الدمار الشامل، مثل الأسلحة النووية والإشعاعية والبيولوجية والكيماوية، والإرهاب، والجريمة المنظمة عابرة الحدود"، ولم يتضمن التقرير أي هذه المجموعات يستحق الأولوية، حيث يختلف

20- Paul D. Williams (Ed). Op. Cit. p7.

21- K. M. Fierke. Op. Cit. p. 129.

ذلك بين الدول فأولويات الدول الغربية هي أسلحة الدمار الشامل والإرهاب بالدرجة الأولى، بينما تجد الكثير من الدول المتخلفة الأولوية في كبح النزاعات المسلحة الداخلية و التهديدات الاقتصادية والاجتماعية[22].

3- الأمن لأية قيم؟ (Security for which values?): للأفراد والدول أو أية فواعل اجتماعية أخرى الكثير من القيم، يمكن أن تضم السلامة الجسدية، الرفاهية الاقتصادية، الاستقلالية أو الراحة النفسية وغيرها، وقد جرى تقليديا في مسألة الأمن القومي اعتبار الاستقلال السياسي والوحدة الترابية كقيم يجب حمايتها، ولكن قيما أخرى تضاف أحيانا، مثلما فعل كاتب الدولة الأمريكي السابق للدفاع "هارولد براون" (Harold Brown) عندما وضع الحفاظ على علاقات اقتصادية مع بقية العالم على أسس عقلانية ضمن مفهومه للأمن القومي[23].

4- كيف يمكن أن يحقق الأمن؟ (How can security be acheived?): التساؤل عن كيفية تحقيق الأمن لا يتطلب فقط معرفة المقصود بالأمن أو ماذا يبدو عليه في مختلف أرجاء العالم، ولكن يتطلب أيضا وجود فواعل خاصة يتم عبر مجهوداتها الواعية تشكيل المستقبل بالصورة المرغوبة... وفي السياسة العالمية المعاصرة فواعل الأمن يمكن أن تأخذ أشكالا وأحجاما مختلفة، والدارسون غالبا ما يرتبطون بأفعال وسلوكات الدول وبالحوارات حول كيفية تشكيلها ووضعها لسياساتها الأمنية، والأمر مماثل بالنسبة لأفعال المنظمات الدولية التي أصبحت ملازمة لدروس الدراسات الأمنية، ولكن اهتماما أقل يولى لتحليل الدور الذي يمكن أن تلعبه الفواعل من

22- Paul D. Williams (Ed). Op. Cit. p. 8.

23- David A. Baldwin. Op. Cit. p. 14.

غير الدولة كفاعل مؤثر في الأمن واللاأمن، مثل دور الحركات الاجتماعية، المجموعات الإنسانية والتنموية، والمتعهدين الأمنيين الخواص، بالإضافة إلى الدور الذي يمكن أن يلعبه الأفراد في توفير الأمن لمرجعيات معينة وفي ظروف معينة[24].

لقد تعودنا أن نفعل مع مفهوم الأمن ما نفعله مع غيره من المفاهيم (مثل الديمقراطية والإرهاب وحقوق الإنسان وغيرها)، أي أن يرد في الكثير من أحاديثنا وكتاباتنا وخطاباتنا، دون أن يكون لنا إدراكا كافيا للمقصود به، لأن قضية صياغة وتكوين المفاهيم سواء كانت في العلاقات الدولية أو في غيرها من فروع المعرفة وخاصة الإنسانية والاجتماعية منها مثار جدل كبير.

24 -Paul D. Williams (Ed). Op. Cit. p. 10.

المحور الأول

الأمن في المنظور التقليدي (العقلاني)

شهد المسار الجينالوجي لمفهوم الأمن، الانتقال بين منظورين معرفيين متباينين وهما المنظور التقليدي أو العقلاني والمنظور النقدي، ولكل منهما تصوره الخاص لما يمثله الأمن، ولما يجب أن يعنيه ويكون عليه، وكل منهما ارتبط طبعا بسياقات دولية ومعرفية معينة ظهر ضمنها، وأثرت على مضامين ورؤى كل منهما.

ينظر التقليديون عموما لمفهوم الأمن على أنه محصور في الجوانب العسكرية كتهديد خارجي رئيسي، وفي مركزية الدولة كموضوع مرجعي للأمن، وتبرز الواقعية بشقيها التقليدية أو الكلاسيكية (Classical realism) والواقعية الجديدة أو البنيوية (Neo/Structural realism) كأهم ممثل لهذا المنظور في صورته المتطرفة من حيث الموضوع والتهديد ، إلى جانب كل من الليبرالية بتفرعاتها المختلفة، والتي تعطي مساحة أكبر لدور المؤسسات والعوامل الاقتصادية، ومدرسة كوبنهاغن والتي رغم دعواتها التجديدية والتوسيعية، إلا أنها لم تخرج عن نطاق المميزات المتعارف عليها لدى التقليديين لا سيما ما يختص بمركزية الدولة.

أولا- الواقعية الكلاسيكية (التقليدية): عُرِفت الواقعية بكونها التقليد النظري الأكثر هيمنة على العلاقات الدولية والدراسات الأمنية... وتنطلق رؤيتها للعالم من اعتبار العلاقات الدولية كصراع من أجل القوة بين دول متمسكة بمصالحها الخاصة... وأن المجتمع الدولي من الأفضل وصفه بحالة من الفوضى الدولية، ما دام أنه يفتقد لسلطة مركزية لحماية الدول من بعضها البعض[25].

يتمثل أحد الأسباب التي تكمن وراء كون الواقعية أحد المناهج الثابتة في العلاقات الدولية، في أنها تقدم نفسها باعتبارها علما عمليا ذو معنى للسياسة الدولية، كما أن دعامتها المركزية واضحة

25- Notions of Security: Shifting Concepts and Perspectives. Op. Cit. p. 23.

ويسهل فهمها، فالطريقة التي يشرح بها الواقعيون القوى التي تدفع السياسة الخارجية، تبدو ملائمة لتلك الجوانب من السياسة العالمية، ومن أهمها القول بأن أي تحليل موضوعي للشؤون الدولية ينبغي أن يركز على علاقات القوة بين الدول، وهو ما يسمح لهم بالتركيز على حقائق الموقف، ويعطيهم نقطة بداية قوية... كما يؤكدون أن الدول هي الفواعل الأساسية أو مراكز القوة في الشؤون الدولية.. ناهيك عن إدعائهم بالاهتمام بعلم سياسة عملي، بالإطلاع إلى توليد القوانين الموضوعية القابلة للإثبات عن طريق الملاحظة والتجربة، وتعامل الواقعية أيضا مع عامل حيوي في صورة الحفاظ على البقاء الوطني[26].

للواقعية جذورها في الفلسفة السياسية القديمة في الغرب، وفي كتابات المفكرين غير الغربيين من أمثال الصيني "مينغ تسي" والهندي "كوتيليا"، وأكد "مكيافيلي" (Machiavelli) على حاجة الحاكم لتبني مقاييس أخلاقية تختلف عن تلك التي يتبناها الفرد العادي، وذلك لضمان أمن الدولة وبقائها... و"توماس هوبز" (Thomas Hobbes) يرى على غرار "مكيافيلي" أن: "القوة هي عامل حاسم في السلوك الإنساني، فالإنسان يسعى دون هوادة نحو امتلاك المزيد من القوة، ولا يتوقف هذا السعي إلا عند الموت"... أما "هيغل" (Hiegel) فيكاد يكون أكثر الفلاسفة السياسيين رفعا لشأن وأهمية الدولة، ومع أن الكتابات الواقعية تعكس بعض الآراء القليلة لهيغل، إلا أنه يلتقي مع هذه الكتابات من حيث قصره الوظيفة الأساسية للدولة في الحفاظ على ذاتها[27].

26- بيتر سوتش وجوانيتا إلياس، أسس العلاقات الدولية، ترجمة منير محمود بدوي السيد، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، 2013. ص ص 48، 49.

27- جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف. النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. ترجمة: وليد عبد الحي. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. الكويت. 1985. ص ص61، 62.

لكن الواقعية المعاصرة تنسب إلى "هانز مورغانتو" في كتابه "السياسية بين الأمم" (Policy among nations) الصادر سنة 1948، وحدد فيه المبادئ الستة الشهيرة للواقعية السياسية، وهي[28]:

1- السياسة تحكمها قوانين موضوعية تجد جذورها في الطبيعة البشرية.

2- مفهوم المصلحة المعرفة بالقوة، هو الذي يحدد معالم الواقعية السياسية في المجال السياسة الدولية.

3- المفهوم الأساسي للمصلحة المحدد بالقوة، يعد توصيفا موضوعيا ومقبولا عالميا.

4- المبدأ الأخلاقي الوحيد للدول هو ذلك الخاص بالبقاء الوطني، والذي لا يقف في طريق تصرف سياسي ناجح.

5- ترفض الواقعية تحديد التطلعات الأخلاقية لأمة بذاتها بالقوانين الأخلاقية التي تحكم الكون، ومفهوم المصلحة المحددة بالقوة هو الذي ينقذنا بحسب الواقعيين من الوقوع في المبالغة الأخلاقية.

6- تؤمن الواقعية باستقلالية المجال السياسي.

* **الأمن ومرتكز الطبيعة الإنسانية الشريرة:** مفهوم الأمن القومي والصورة الواقعية التي تدعمه تقوم على افتراض أساسي هو الطبيعة الإنسانية ومؤسساتها التي يقودها الخوف والطمع والتنافس، وهذا الطبع هو المحرك الأول لتكون تصرفات الدول على ما هي عليه[29].

28- بيتر سوتش وجوانيتا إلياس، مرجع سابق. ص ص 53، 54.

إن فكرة أن الطبيعة الإنسانية الثابتة، والتي لها تأثير محدد على الطريقة التي ندير بها السياسة العالمية تعد فكرة مهمة، فالرؤية الواقعية تفيد بأن الطبيعة البشرية هي نفسها وبالوراثة، مما يعطينا توجها نحو الصراع.. وبما أن هنالك أمثلة كثيرة للأفراد الذين يتصرفون بشكل مرعب تجاه بعضهم بعضا، فإذا كان ذلك خاصية للطبيعة البشرية، فيجب أخذه بعين الاعتبار عندما نفكر بالطريقة التي سوف تتصرف بها الدول في الشؤون العالمية، وهو ما يفترض القدرة على اكتشاف ماهية الطبيعة الإنسانية، والجزم بأنها ثابتة، لتكون الطبيعة البشرية هي التي تحدد كيف نتصرف، وليس سياقنا الاجتماعي والسياسي[30]، وفي معرض الإجابة عن سؤال لماذا تريد الدول القوة؟ يجيب "هانز مورغانتو" السبب هو الطبيعة البشرية، فمن الناحية العملية يولد الناس ولديهم إرادة مزروعة فيهم لامتلاك القوة، وهذا بدوره يعني أن القوى العظمي التي يقودها أفراد عازمين على أن تسيطر دولهم على منافسيها، ولا يمكن فعل أي شيء لتغيير ذلك الدافع لتحول الدولة إلى كيان فائق القوة – انتقال ذلك السعي نحو القوة من الأفراد إلى الدول التي يقودونها–[31].

وقبل "مورغانتو" بقرون قال "مكيافيللي" بمبدأ الطبيعة الإنسانية الشريرة لبناء تصوره للممارسة السياسية، فقد اعتقد بإمكانية اكتشاف "قوانين ثابتة" للسياسة، وكان منطلقه في ذلك هو افتراضه بل اعتقاده بسوء الطبيعة الإنسانية وبعدم إمكانية تغيرها، وبالتالي عدم إمكانية تغير السلوك

---

29 - Ian Cameron Forsyth. **Getting a new blanket: China's conceptualization of "security" in the post-Deng Xiaoping era**. A Dissertation Presented to the faculty of the USC graduate school, university of Southern California. August 2010. p. 22.

30– بيتر سوتش وجوانيتا إلياس، مرجع سابق. ص ص 54، 55.

31– جون ميرشايمر، "**الواقعية البنيوية**"، في: تيم دان وميليا كوركي وستيف سميث (محررون)، نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، ترجمة ديما الخضرا، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016. ص 213.

الإنساني، لذلك تتولد الحاجة إلى السلطة والقوة كوازع لقمع هذا السوء والتحكم فيه، ويوضح ذلك بقوله: "أشار جميع كتاب السياسة عبر التاريخ الطويل، إلى أن هنالك عددا ضخما من الأمثلة التي تقيم الدليل على أن الواجب يدعو عند تأليف الدول والتشريع لها، إلى اعتبار الناس جميعا من الأشرار، وإلى أنهم ينفسون دائما عما في ضمائرهم من شر عندما تتاح لهم الفرصة"[32].

* **الدولة كموضوع مرجعي للأمن ومحورية التهديد العسكري:** يمنح الواقعيون للدولة مكانة مركزية، فالدول ذات السيادة وخاصة القوى الكبرى هي الوحيدة التي تستحق التركيز عليها، حيث لا يهتم الواقعيون بالفواعل من غير الدول، والدولة تعتبر "فاعلا موحدا" (Unitary actor)، أي أنها كل متكامل وغير مجزأة وتتحدث بصوت واحد، وينصب اهتمامها على تحقيق مصالحها الوطنية، وتعريفها للأمن القومي يتمحور أساسا حول حفظ بقائها ووحدة إقليمها[33].

فبالنسبة للواقعيين فالدولة هي وحدة التحليل الأساسية ومحور أي سياسة أمنية، والأولوية هي لتحقيق أمن الدولة **(الموضوع المرجعي للأمن)** في مواجهة أية تهديدات عسكرية خارجية **(التهديد الرئيسي)**، فالهدف الأسمى الذي تسعى له الدول كافة هو تحقيق أمنها **(الحفاظ على البقاء كقيمة أساسية)**، وعليه فالقوة العسكرية هي الوسيلة الوحيدة المتاحة أمام الدولة لتحقيق أهدافها، وكما يرى "مورغانتو": "سياسة الأمن الوطني تنطلق من ضرورة التفاعل بين مختلف عناصر القوة، التي تمكن من تحقيق فرص جيدة لنجاح سياسة الأمن الوطني، إن شعور الدولة بالأمن يزداد بازدياد

32- حسن صعب، علم السياسة، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الخامسة، 1977. ص 95.

33 - Ian Cameron Forsyth. **Getting a new blanket: China's conceptualization of "security" in the post-Deng Xiaoping era**. A Dissertation Presented to the faculty of the USC graduate school, university of Southern California. August 2010. p. 22.

حجم قوتها"، وهكذا يرتبط الأمن القومي بالقوة العسكرية المفضية إلى العمل المسلح، أو ما يطلق عليه الأمن العسكري/الدولتي.. ليكون الأمن مساوٍ للقوة العسكرية ومرادف للحرب[34].

* **نظام توازن القوى كضامن للأمن:** يرى الواقعيون أن آلية توازن القوى مطلوبة للتعامل مع الاضطرابات الأمنية الناجمة عن الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، وغياب أي سلطة عليا تضبط وتنظم العلاقات بين الدول، وهو ما يجعل الدول مطالبة بإقامة العلاقات والمحافظة عليها بنفسها... ومع ذلك فبإمكان الدول التجمع معا وتتضافر قدراتها و/أو قوتها متى ما اكتسبت دولة أو مجموعة من الدول قدرا من القوة يهدد بالسيطرة على المنطقة أو حتى على العالم، وهذه هي الديناميكية تعرف بـ "توازن القوى" (Balance of power)[35].

إذ يرى الواقعيون أن القدرات العسكرية والتحالفات هما الركيزتان الأساسيتان للأمن... ويرى "مورغانتو" أن توازن القوى هو "ظاهرة اجتماعية عامة تجدها على جميع مستويات التفاعل الاجتماعي"، وأن الأفراد والجماعات والدول تتوحد حتما لحماية أنفسها من المعتدين، ويمكن لتوازن القوى أن يردع الحرب... كما يمكن أن يزيد من حدة التوترات واحتمالات قيام الحرب... خصوصا مع صعوبة تقييم نوايا وقدرات الدول، بين من تسعى للحرب كشكل استباقي وقائي، وبين من تلجأ إليها لاعتقادها أن لها ميزة مقارنة بخصومها، ولكن يؤكد "مورغانتو" أنه حتى إذا فشل توازن القوى في منع الحرب، فبإمكانه أن يحد من عواقبها ويحافظ على وجود الدول التي تشكل النظام

34– سليم قسوم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، . ص ص 65، 67.

35 - Ian Cameron Forsyth. **Getting a new blanket: China's conceptualization of "security" in the post-Deng Xiaoping era**. A Dissertation Presented to the faculty of the USC graduate school, university of Southern California. August 2010. p. 22.

السياسي، ودليل ذلك الفضل الذي يعود للتوازن في تحقيق تلك الأهداف في معظم فترات القرنين الثامن عشر والتاسع عشر[36].

فالتصور الواقعي الكلاسيكي للأمن يمكن اختزاله في اعتبار الطبيعة الإنسانية الشريرة هي أساس التصرفات العدوانية والأنانية للدول، التي تعد سياساتها تلك انعكاسا لطبيعة الأشخاص الذين يشكلونها ويسيرونها، وفي ظل مبدأ المصلحة المعرفة بالقوة وحالة الفوضى السائدة دوليا، تسود حالة اللاأمن وتزيد احتمالات الصراع، ونظام توازن القوى هو الكفيل بتخفيف حدة تلك الصراعات، وتحقيق قدر من التوازن الذي يمنع قوة ما من تهديد الاستقرار السائد، لأنها ستكون مجبرة على مواجهة مجموعة من القوى المتحالفة والموحدة لقوتها ضدها.

ثانيا- الواقعية الجديدة (البنيوية): إلى جانب الواقعية الكلاسيكية ظهرت نظرية أخرى عرفت بالواقعية الجديدة (Neo-Realism) أو البنيوية (Structuralism)، على يد "كينيث وولتز" (Walts Kenneth) في مؤلفه الشهير "نظرية السياسة الدولية" (Theory of international politics) سنة 1979، ويتميز الواقعيون الجدد عن نظرائهم التقليديين بابتعادهم عن الطبيعة البشرية كمحدد للسلوك، مقابل تركيزهم الأكبر على تأثير بنية النظام الدولي.

تناسبت نظرية "كينيث وولتز" مع الوضع الدولي الجديد، الذي تميز بهزيمة الولايات المتحدة الأمريكية في فيتنام على الرغم من تفوقها العسكري، وحصول انفراج في العلاقات بين القطبين، وعمل الاتحاد السوفييتي على تزيين سياسته الخارجية مع تتابع الأزمات الدولية، مثل ثورة الخميني

36- ريتشارد نيد ليبو، **الواقعية الكلاسيكية**، في: تيم دان وميليا كوركي وستيف سميث (محررون)، مرجع سابق. ص ص 176- 178.

وأزمة الرهائن في إيران، ووصول "ريغان" إلى السلطة واستئنافه لسياسة القوة التي أعادت الاعتبار للواقعية في الميدان السياسي[37].

* **دور البنية الدولية ذات الطبيعة الفوضوية في مسألة الأمن:** على عكس الواقعيين الكلاسيكيين، يرى الواقعيون الجدد أو البنيويون أن للطبيعة البشرية علاقة ضئيلة بالسبب الذي من أجله تريد الدول امتلاك القوة، وبما أنه يصعب تحديد شأن الطبيعة الإنسانية بأي درجة من الدقة العلمية، فالتركيز على خاصية وصنع القرار للفاعلين في العلاقات الدولية، إنما يمثل سوء فهم للعوامل السببية الحقيقية في التفاعلات الدولية، لأن بنية النظام الدولي وليس طبيعة وحداته، هي التي تحدد طبيعة السياسة العالمية، وبمعنى آخر حتى لو كانت الطبيعة البشرية كريمة ومعطاءة (خيرة)، فإننا لا نزال مضطرين للتصرف بأنانية مثل طبيعة السياسة الدولية... فاتخاذ البنية أو البنى كمنطلق للتحليل تتيح لنا تحديد اتجاهات ونماذج السلوك، فالتصرفات أو الأفعال مرتبطة دوما بسياق محدد، ولا يمكن فهمها إلا بالنظر إلى علاقتها بذلك السياق، وهذا السياق غالبا ما تتم الإشارة إليه بأنه بنية... فهي بمثابة الأطر التي يحدث فيها ويتحدد ضمنها سلوكنا، ولكنها بنى – سواء اجتماعية أو سياسية– غير مرئية[38].

بالنسبة للواقعيين الجدد فالإجابة عن سؤال لماذا تريد الدول امتلاك القوة؟ تكمن في طبيعة بنية النظام الدولي أو التصميم البنائي له، لأنها هي من تجبر الدول على السعي إلى الحصول على

37– أليس لاندو، السياسة الدولية: النظرية والتطبيق، ترجمة قاسم المقداد، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، 2008. ص 21.

38– بيتر سوتش وجوانيتا إلياس، مرجع سابق. ص ص 57، 58.

القوة، وحيث أنه لا يوجد في ظل بيئة فوضوية ما يضمن ألا تهاجم الواحدة منها الأخرى، فمن المنطقي جدا أن تكون كل دولة قوية بما يكفيها لحماية نفسها في حال مهاجمتها، وهو ما يجعل القوى العظمي خصوصا محاصرة في قفص حديدي، ليس لديها فيه سوى خيارات قليلة متمحورة حول امتلاك القوة إذا ما أرادت البقاء[39].

يعتقد "وولتز" أن النظم تتكون من بنية (Structure) ومن وحداتها المتفاعلة معا، والبنى السياسية تتكون من ثلاثة عناصر: المبدأ المنظم "Ordering principle" (الفوضوية أو التراتيبية)، ميزة الوحدات "The character of the units" (متشابهة وظيفيا)، وتوزيع القدرات (Distribution of capabilities)، وهنالك عنصرين ثابتين من بين العناصر الثلاث لبنية النظام الدولي وهما: غياب سلطة مؤثرة مما يعني أن مبدأها المنظم هو الفوضى (Anarchy)، وثانيا مبدأ "الاعتماد على الذات" أو "المساعدة الذاتية" (Self-help) وهو ما معناه أن كل الوحدات تبقى متشابهة وظيفيا، ويكون المتغير البنيوي الوحيد حسبه هو توزيع القدرات الذي يولد التمييز الرئيسي بين النظم المتعددة وثنائية القطبية[40].

ويمكن أن يتم تنظيم البنى السياسية طبقا لطريقتين، فتكون مركزية وتصاعدية عندما يتعلق الأمر بالبنى السياسية الداخلية، أو من الممكن أن تكون فوضوية ولا مركزية كما يبدو بوضوح في حالة السياسة الدولية، وتتضمن حقيقة الفوضى وبالضرورة أن الوحدات (الدول) التي تشغل النظام، يجب التعامل معها على أنها متشابهة وبشكل جوهري.. ومكمن هذا التشابه كونها ذات سيادة..

39- جون ميرشايمر، مرجع سابق. ص ص 213، 214.

40- Paul D. Williams (Ed). Op. Cit. p. 18.

وكونها أيضا تتشابه في وظيفتها، فكما يقول "وولتز": "الدول تتشابه في المهام التي تواجهها، وليس في قدراتها على القيام بها"... والأمر هنا مرتبط حسب "وولتز" دائما بتوزيع القدرات أو القوة النسبية[41].

إذا، فقد انصب اهتمام الواقعية الجديدة على البنية، على حساب وحدات المنظومة الدولية سواء كانت دولا أم إمبراطوريات أم أمما، والدول هي الوحدات التي يشكل تفاعلها المنظومات الدولية، والبنية التي تقع في مستوى المنظومة هي مجموعة عناصر تؤثر على سلوك صانعي القرار، وهذه البنية تتحدد من خلال تناسق أجزائها، وتنبثق من التعايش بين وحداتها، أما المنظومة فتتكون من بنية ومن وحدات متفاعلة قي ما بينها، وتستند الواقعية الجديدة إلى ثلاثة ركائز وهي: البنى، والوحدات، والتفاعلات[42].

* **الواقعيتين الهجومية والدفاعية ونظرتين مختلفتين للأمن:** ينقسم الواقعيون الجدد بحسب نزعتهم ورؤيتهم للآليات الواجب إتباعها لحفظ الأمن إلى دفاعيين وهجوميين، على النحو التالي:

- **الدفاعيون:** يبرز "وولتز" كمنظر "للواقعية الدفاعية" (Deffensive realism) عندما وضح التعريف الواقعي للأمن حين قال: "الاهتمام الرئيسي للأمن.. هو ظاهرة الحرب.. وبناء عليه فالدراسات الأمنية يمكن أن نعرفها بأنها دراسة للتهديد ولاستعمال ولمراقبة القوة العسكرية"[43].

41- بيتر سوتش وجوانيتا إلياس، مرجع سابق. ص ص 59، 60.

42- أليس لاندو، مرجع سابق. ص 21.

43- Ian Cameron Forsyth. Op. Cit. p. 25.

وعماد الواقعية الدفاعية هو أنه ليس من الحكمة للدول أن تحاول زيادة حصتها من القوة العالمية إلى أقصى حد، لأن النظام سيعاقبها إذا ما حاولت الحصول على قدر أكبر من اللازم من القوة، إذ يجادل الدفاعيون بأن السعي وراء الهيمنة هو أمر طائش إلى حد كبير[44]، فالرغبة في الأمن هي ما يجعل الدول مضطرة إلى التنافس فيما بينها من أجل القوة، فالدول بحسب "وولتز" تبحث عن القوة من أجل تحقيق الأمن ، وهي سوف تتوقف عن محاولة تحقيق ميزة نسبية على غيرها، لأنها سوف تحفز الآخرين على الالتحاق معا في تحالفات ضدها[45].

ويضيف "وولتز" أن الدول تبحث عن البقاء وأنه لا مصلحة لها في الصراع العسكري، لأن تكاليف التوسع تفوق غالبا الفوائد المترتبة عنه، لذلك فالهدف الأول للدولة ليس تعظيم القوة، بل الحفاظ على مكانتها في النظام، وبعبارة أخرى فالواقعية الدفاعية تبدي رفضا للتوسع على الصعيد الدولي، وتتبع عموما استراتيجيات معتدلة للبحث عن الأمن.

- **الهجوميون:** على العكس من ذلك، يؤكد رائد "الواقعية الهجومية" (Offensive realism) "جون ميرشايمر" (John Mearsheimer) أن البحث عن الأمن والقوة غير محدود، ولذلك فالهدف الأسمى للدولة هو أن تكون "المهيمن" (Hegemon) في النظام، يقول "ميرشايمر": "... الواقعيون الهجوميون في الجهة المقابلة يعتقدون أن ثبات القوى من النادر وجوده في السياسة

44- جون ميرشايمر، مرجع سابق. ص 214.

45- بيتر سوتش وجوانيتا إلياس، مرجع سابق. ص 61.

العالمية، لأن النظام الدولي يخلق محفزات قوية للدول للبحث عن فرص تحصيل القوة، ولأخذ الأفضلية في الوضعيات التي تفوق فيها المنافع التكاليف"[46].

فمن المنطقي إستراتيجيا بحسب الهجوميين أن تحصل الدول على ما أمكنها من القوة، وإن سنحت لها الظروف أن تسعى نحو الهيمنة، والحجة هنا ليست أن السيادة أو السيطرة جيدة في حد ذاتها، وإنما أن الحصول على قوة هائلة هو أفضل طريقة تضمن بها الدولة بقاءها، فالقوة عند الواقعيين الجدد ليست غاية بل هي وسيلة، للوصول إلى الغاية النهائية وهي البقاء[47].

ويكون تحقيق الأمن بالتالي عن طريق "تعظيم القوة" (Maximization of power)، لتكون الدولة ذات قدر من القوة يمنع الدول الأخرى من مهاجمتها والتوسع على حسابها، لكن سعي الدول لتحقيق أمنها عن طريق وضع استراتيجيات للدفاع عن نفسها، وتدعيم قدراتها لمنع الآخرين من الاعتداء عليها في سعيهم هم كذلك لضمان أمنهم، يمكن أن تنتج عنه حالة من الشك والخوف المتبادل على صعيد العلاقات بين الدول، وقد ينتج عنها حتى حدوث حرب، وهذه الوضعية تعرف بـ "المعضلة الأمنية" (Security dilemma)[*].

46- Notions of Security: Shifting Concepts and Perspectives. Op. Cit. p. 25.

47- جون ميرشايمر، مرجع سابق. ص 215.

(*) يعود الاستعمال الأول لهذا المصطلح إلى "جون هرز" (John Herz) في كتابه "الواقعية السياسية والمثالية السياسية" (Political realism and political idealism) عام 1951، ولكن المؤرخ البريطاني "هربرت بترفيلد" (Herbert Butterfield) يعتبر واضع أساس ومفتاح فهم المعضلة الأمنية في كتابه "التاريخ والعلاقات الإنسانية" (History and human relations) الذي صدر في نفس سنة صدور كتاب "جون هرز". لتفاصيل أكثر حول خلفية ظهور وتطور المعضلة الأمنية أنظر: Alan Collins. The security dilemma of South East Asia. Macmillan press. London. 2000. p. p. 4-25.

* **المعضلة الأمنية:** يقول "جون هرز" (John Herz) عن المعضلة الأمنية: "إنها مفهوم بنيوي تقود فيه محاولات الدول للسهر على متطلباتها الأمنية بالاعتماد على الذات وبصرف النظر عن مقاصد هذه المحاولات، إلى ازدياد تعرض دول أخرى للخطر، حيث أن كل طرف يفسر الإجراءات التي يقوم بها على أنها إجراءات دفاعية، ويفسر الإجراءات التي يقوم بها الآخرون على أنها تشكل خطرا محتملا".. وكما يقول "ويلر" و"بوث" فإن الشعور بانعدام الأمن يؤدي إلى مزيد من الشعور بانعدام الأمن، مما يجعل احتمال قيام الحرب أمرا ممكنا على الدوام[48].

ففوضوية النظام الدولي والريبة المؤدية إلى فقدان الثقة هما أمران متأصلان في النظام الدولي، بالإضافة إلى أن الرغبة في البقاء تبقى القوة الدافعة الرئيسية المؤثرة في سلوك الدول، كما انه وعلى الرغم من عقلانية الدولة فهنالك دائما مجال للخطأ في التقدير، وعليه فهذه الافتراضات مجتمعة تثير رغبة الدول في التصرف بعدوانية تجاه بعضها البعض.. لتكون الدراسات الأمنية الواقعية الجديدة متمحورة حول اعتبار المعضلة الأمنية تنشأ أساسا من بينية النظام الدولي، أكثر مما تنشأ من الدوافع أو النوايا العدوانية لدى الدول[49].

والتنافس الواضح للدول فيما بينها على القوة، يفسره الواقعيون الجدد انطلاقا من خمسة افتراضات أساسية، وهي[50]:

48- جون بيليس. مرجع سابق، ص 418.

49- سليم قسوم، مرجع سابق. ص ص 69، 70.

50- جون ميرشايمر، مرجع سابق. ص ص 216، 217.

– **الافتراض الأول:** القوى العظمى هي الجهات الفاعلة الرئيسية في السياسة العالمية، وتعمل ضمن منظومة فوضوية، وهي مبدأ عام معناه غياب سلطة مركزية.

– **الافتراض الثاني:** جميع الدول تمتلك قدرة عسكرية هجومية معينة، ولكن تلك القدرة تختلف من دولة إلى أخرى، ومن وقت إلى آخر.

– **الافتراض الثالث:** لا يمكن للدول أن تتيقن من نوايا بعضها البعض، ما إذا كانت عازمة على استخدام القوة لتغيير موازين القوى (قوى تعديلية)، أو قانعة ولا ترغب في إحداث أي تغيير (قوى الوضع الراهن).

– **الافتراض الرابع:** الهدف الرئيسي للدول هو البقاء، بسعيها للحفاظ على استقلالها وسلامة أراضيها، ورغم إمكانية سعيها لتحقيق أهداف أخرى، إلا أن الأولوية تكون دائما لهدف البقاء.

– **الافتراض الخامس:** الدول هي أطراف فاعلة عقلانية، أي أنها قادرة على وضع إستراتيجيات تزيد من حظوظ بقائها، ولكن هذا لا ينفي إمكانية وقوعها في أخطاء، في ظل حالات سوء التقدير، أو افتقاد المعلومات اللازمة للتحليل.

ويمتد تأثير الفوضى والمعضلة الأمنية لدى الواقعيين الجدد إلى المساس بجدوى التعاون بين الدول في النظام الدولي – مما يؤثر على فرص تحقيق الأمن والاستقرار والحد من مسببات الشك والصراع–، وذلك استنادا إلى مسألتين أساسيتين، وهما[51]:

51– سليم قسوم، مرجع سابق. ص 71.

- **مسألة الغش والخوف وانعدام الثقة:** فالخوف وانعدام الثقة مكونان من صميم المعضلة الأمنية.. وهو ما يؤثر على مدى تحقيق الدول للتعاون والمحافظة عليه، لأنها ستبقى خائفة من قيام الآخرين بنقض الاتفاقيات التي تعقدها، وبالتالي تواصل الإستراتيجيات الحذرة كأفضل ضامن للأمن، لأن الدول تسعى بحسب الواقعيين الدفاعيين إلى الأمن قبل القوة.

- مسألة **المكاسب النسبية:** تميل الدول بحسب الواقعيين الجدد إلى الاهتمام بالمكاسب النسبية أكثر من تركيزها على المكاسب المطلقة، مما يجعلها تهتم بما تستحقه من مكاسب مقارنة بمنافسيها، لذلك يكون جوهر تساؤلهم هو من يستفيد أكثر من التعاون الدولي؟

وتظل الهجومية والدفاعية في إطار الواقعية الجديدة نظريتين حول الكيفية التي يضطر فيها النظام الفوضوي للدول للبحث عن القوة لضمان بقائها، ومشروع الواقعيين الجدد يتمثل في اختبار تلك النظرية في مواجهة العالم، بواسطة جمع البراهين التي تؤيد صحة أو تثبت خطأ الإدعاءات النظرية، للتعرف على مدى كون النظام مستقر، ومتى يمكن أن تندلع المنافسة من أجل الأمن، ويؤكد "وولتز": "سواء ما كانت الطريقة التي يتم من خلالها توفير الأمن للفرد هي تبني إستراتيجيات هجومية أو دفاعية، فإنها تتنوع كلما تغير الموقف، إن الدولة التي تمتلك قدرا كبيرا من القوة، ربما تستطيع أن تخيف دولا أخرى، فتدفعها إلى التوحد ضدها، وبذلك تصبح الدولة أقل أمنا، بينما دولة تمتلك قليلا من القوة، قد تغري دولا أخرى باستغلالها أو الحصول على ميزة منها"[(52)].

52- بيتر سوتش وجوانيتا إلياس، مرجع سابق. ص 61.

ورغم الاختلافات الظاهرية بين مختلف التصورات الواقعية (الكلاسيكية والجديدة)، إلا أن نظرة الواقعيين للدراسات الأمنية ومنها للأمن كموضوع مركزي لهذا النوع من الدراسات، لا تخرج عموما عن عن نطاق الدولة والتهديد العسكري، وكان الانشغال ضمنها منصبا على ما يسميه "بول ويليامز" **(The Four Ss)** أي:

1- الدول (States): لأنهم يعتبرونها أكثر الفواعل والمرجعيات أهمية في السياسات الأمنية الدولية.

2- الإستراتيجية (Strategy): لأن صلب الاهتمامات الفكرية والعملية تدور حول توزيع أفضل الوسائل للتعامل مع التهديد واستعمال القوة.

3- العلمية (Scientific): لأن سعيهم نحو معرفة واقعية وموضوعية، جعلهم يعملون على استعمال و تكييف الطرق التي تستعمل في العلوم البحتة والطبيعة بطريقة علمية مثل الفيزياء والكيمياء، لأن مقاربة دراسة الأمن بالطرق العلمية هي السبيل الوحيد الذي يجعل المحللين يأملون في بناء بنك معارف موثوق منه حول السياسة الدولية، تبنى على أساسها سياسات دقيقة.

4- الحفاظ على الوضع القائم (Statu-quo): عكست دراسات الأمن التقليدية ميلا واضحا نحو المحافظة على الوضع القائم، لأن القوى الكبرى ومعظم الأكاديميين العاملين ضمن هذا المجال، فهموا السياسات الأمنية كأداة لمنع حدوث أي تغيير راديكالي و ثوري في المجتمع الدولي[53].

53- Paul D. Williams (Ed). Op. Cit. p. 3.

ثالثا- الليبرالية: تشترك الليبرالية مع الواقعية من حيث كونها تقليدا فكريا غاية في الاتساع، وتتضمن وجهات نظر عديدة ومتميزة وحتى متناقضة، وتوصف الليبرالية في مصطلحات فضفاضة لاعتمادها على الادعاءات حول تأثير الاعتماد المتبادل، وفوائد التجارة الحرة، والأمن الجماعي، ووجود انسجام للمصالح بين الدول، ويتم تقديمها كمنظومة من الادعاءات أو المطالب المعيارية، حول أهمية الحريات والحقوق الفردية، والتدخل الإنساني، والقانون الدولي، وحقوق الإنسان، ولذلك يستعمل مصطلحا المثالية والطوباوية مجازا لوصف المناهج الليبرالية للعلاقات الدولية، والتي لا تزال تعتبر بديلا تاريخيا للواقعية، وتعرض رؤى مهمة في ممارسات السياسة الدولية[54].

وعلى عكس الواقعية التي تعتبره مخلوقا ذو طبيعة شريرة، تحمل الليبرالية نظرة تفاؤلية حول الإنسان ومدى قدرته على القيام بأشياء جيدة، ويرجع ذلك إلى التصورات التي أسس لها الليبراليون الأوائل من أمثال جون لوك ومونتسيسكيو، فالليبرالية تعد ثمرة لأفكار عصر الأنوار العقلانية والمتفائلة، وهو ما أثر على منظورها للأمن وللتعاون على المستوى الدولي.

وهذا ما جعلها أيضا توصف في مختلف الأدبيات بأنها "تقليد التفاؤل"، فهي تجادل بأن سياسة القوة ذاتها هي نتاج أفكار، وأن الأفكار يمكن أن تتغير وهو الأمر الحاسم، ورغم أن المختصين والمؤرخين لتطور التنظير، يعتبرون "الواقعية" بمثابة "الحزب الحاكم والطبيعي" للعلاقات الدولية، و"الليبرالية" بمثابة "زعيمة للمعارضة"، فهذا لا يمنع أنه كانت لها فترات تأثير في الدول وصناع القرار والبيئة الدولية ككل، غير أن "ستانلي هوفمان" يعبر عن "مأساة الليبرالية" بالنظر لكون

54- بيتر سوتش وجوانيتا إلياس، مرجع سابق. ص 75، 76.

"العلاقات دولية كانت لعنة الليبرالية"، ويردف قائلا أن: "جوهر الليبرالية هو الانضباط الذاتي والاعتدال والحل الوسط والسلام"، بينما جوهر السياسة الدولية هو "السلام المعكر في أحسن الحالات، أو حالة الحرب"، ولكن حقيقة كون السياسة الدولية لم تكن تاريخيا تتقبل الأفكار الليبرالية، لا يعني استسلام الليبراليين لمنطق القوة[55]، فقد قدموا منظوراتهم المتعددة للأمن والسلام والتعاون، وتتمثل أهم طروحاتهم في مجال الأمن والدراسات الأمنية، فيما يلي:

1- برنامج السلام الدائم لـ "إيمانويل كانط": من بين كل مفكري الليبرالية ومنظري عصر الأنوار، يبدو "كانظ" بمثابة حجر الزاوية لأكبر تنوع للمقولات الليبرالية المعاصرة، وبرز كرائد للواجب الأخلاقي، من خلال دعوته لمعاملة البشر كوكلاء أخلاقيين مستقلين، واعتباره الضرورات الأخلاقية كقيم مطلقة وليست ذرائعية أو تسعى لتحقيق منفعة ما، كما أن للبشر واجبا أخلاقيا ببناء حياة سياسية واجتماعية، تجعل تحقيق تلك الأهداف الأخلاقية أمرا ممكنا، هادفا من كل ذلك إلى تقديم حساب للحقوق الفردية، وإبراز أهمية المؤسسات الديمقراطية للسلام، وتحقيق عدالة (اقتصادية) توزيعية عالية[56].

كان "كانط" معارضا لهمجية العلاقات الدولية، والتي وصفها بـ "حالة الوحشية التي لا تخضع لأي قانون"، وهو ما قاده لوضع خطط من أجل "السلام الدائم" (perpetual peace) في العالم[57]، ويكون هذا البرنامج بتعبير "كانط" عبارة عن "قبر شاسع تدفن فيه كل أهوال العنف مع

55- تيموثي دن، "**الليبرالية**"، في جون بيليس وستيف سميث (محرران)، مرجع سابق. ص ص 313، 314.

56- بيتر سوتش وجوانيتا إلياس، مرجع سابق. ص 79.

57- تيموثي دن، مرجع سابق. ص 318.

أولئك المسؤولين عن تلك الأهوال"، انطلاقا من الإيمان بالطبيعة الخيرة للإنسان، وبأن الأفراد ورغم حرصهم على مصلحتهم الشخصية، فهم قادرون على التعاون وبناء مجتمع أكثر سلمية وتناغما، ليصبح الأفراد بمثابة "عملاء لإحلال السلام العادل"، تكون بدايةً ضمن مجموعة من الجمهوريات، إلى أن يتم تشكيل فيدرالية من تلك الجمهوريات ذات الاعتماد المتبادل، من خلال نقل تلك المعتقدات إلى المجال الدولي (لذلك يوصف "كانط" باعتباره من مؤسسي الدولية الليبرالية)، مع الافتراض بإمكانية التغلب على الحرب والصراع أو على الأقل التخفيف منهما، من خلال إدخال تغييرات متسقة في بنى الحكم الوطنية والدولية[58].

وقد تمثل برنامج "السلام الدائم" لكانط في مخطط للخروج من حالة الطبيعة الأولى الفوضوية التي تسبب الحرب، حيث يؤمن "كانط" بإمكانية التغلب على حالة الفوضى على العكس من موقف الواقعيين منها، ويمكن التخلص منها عن طريق إقامة نظام قانوني وسياسي عادل يستطيع كسر هذه الحالة، ويعرض انسجاما حقيقيا للمصالح، بوضع دساتير سياسية جمهورية على المستوى الوطني، والدخول في فيدرالية مشكلة من الدول الجمهورية في ظل قانون الأمم على المستوى العالمي، وتأسيس قانون عالمي (كوسموبوليتاني) للشعوب، يكتسب الأفراد في ظله حقوقا دولية، ويقضي على الحرب فيما بين الدول المنخرطة فيه[59].

وهكذا يضع "كانط" منظوره لتحقيق السلام في السياسة العالمية، قائما على نظام اعتماد متبادل من المؤثرات، في سلسلة من حلقات التغذية الرجعية، التي تقوم فيها كل واحدة من القوى الرئيسية

58- بروس راسيت، "**الليبرالية**"، في: تيم دان وميليا كوركي وستيف سميث (محررون)، مرجع سابق. ص 254.

59- بيتر سوتش وجوانيتا إلياس، مرجع سابق. ص ص 80، 81.

فيها بتقوية الأخرى، فالديمقراطية كقيمة عليا في ظل الجمهوريات الوطنية تتجنب الحرب قدر الإمكان (الجمهوريات صانعة للسلام) "Peace producers"، وهي مستعدة للتحالف والتكتل مع بعضها ضمن فيدرالية عالمية تضم النظم الجمهورية المتماثلة، ومعلوم أن المنظمات على المستوى الدولي تخفض التوتر، وتعتمد على العلاقات السلمية بين أعضائها لتكون فعالة، فيما ترتبط التجارة والسلام ببعضهما البعض، نظرا لخلقها مصالح مشتركة، وضرورة أن تكون العلاقات بين الدول مستقرة حتى ينجح التبادل بينها، وتشكل هذه العناصر الثلاث (الديمقراطية، الاعتمادية الاقتصادية المتبادلة، التكتل الدولي)، أضلاع ما يعرف بالمثلث الكانطي للسلام[60].

2- نظرية السلام الديمقراطي: تقوم على فرضية أساسية مفادها أن الدول الديمقراطية مع أنها عرضة لخوض الحرب كغيرها من الدول، إلا أنها لا تحارب بعضها بعضا، وتنبثق فكرة "مايكل دويل" هذه التي طرحها سنة 1983 من مصدرين اثنين وهما، الحجة الكانطية الخاصة بالسلام الدائم، حتى وإن كان قد استبدل الجمهورية بالليبرالية، وأيضا الحجة الإحصائية التي استقاها من مشروع جمع الوقائع المعروف بـ "متلازمات الحرب" (Correlates of war)، ومشروع "أبعاد الأمم" (Dimensions of war)، وقد بين في خلاصة أبحاثه بعد عرض قائمة للحروب خلال فترة زمنية ممتدة، أن الديمقراطيات لم تدخل في حرب مع بعضها، إلا في حالتين كانت الدول فيهما حديثة عهد بالليبرالية[61].

60- بروس راسيت، مرجع سابق. ص ص 275، 276.

61- كريس براون، فهم العلاقات الدولية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004. ص ص 255، 256.

ولقيت هذه الفكرة دعما كبيرا في الأوساط السياسية والأكاديمية الغربية، وكان الرئيس الأمريكي السابق "بيل كلينتون" قد تعمد في خطابه حول حالة الاتحاد سنة 1994، الإشارة إلى غياب الحرب بين الديمقراطيات كتبرير للسياسات الأمريكية الرامية إلى تعزيز عملية نشر الديمقراطية في أوروبا الوسطى والشرقية بعد نهاية الحرب الباردة... ويقول "ما يكل دويل": "إن التمثيل الديمقراطي، والالتزام الإيديولوجي بحقوق الإنسان، والترابط العابر للحدود الوطنية، كل ذلك يفسر اتجاهات الميل إلى السلام التي تتميز بها الديمقراطية"، وغياب هذه الصفات يفسر السبب الذي يجعل "الدول غير الديمقراطية ميالة إلى الحرب"، فمن دون تلك القيم والقيود يحل منطق القوة محل منطق الوفاق[62].

3- الليبرالية المؤسساتية الجديدة Neo-Liberal Institutionalism: تنطلق من مسلمة تفيد بأن المؤسسات الدولية تهيئ المجال للتعاون الدولي، ورغم اعترافها بأن التعاون يكون صعبا في ظل الفوضى الدولية، لكنها تجادل بأن المؤسسات تتيح للدول التغلب على مجموعة متنوعة من عراقيل العمل الجماعي... ويظهر التعاون الدولي عندما "تعدل الدول سلوكاتها لتلائم التفضيلات الفعلية أو المتوقعة للدول الأخرى"، بحيث أن "السياسات التي تتبعها فعليا إحدى الحكومات، ينظر إليها من طرف شركائها على أنها تساعد على تحقيق الغايات الخاصة بهم"...

62- جون بيليس، مرجع سابق. ص ص 428، 429.

وقد حدثت تطورات تاريخية جعلت تحقيق التعاون أسهل، بما في ذلك زيادة عدد المؤسسات الدولية بشكلها الرسمي وغير الرسمي[63].

وينبري الليبراليون المؤسساتيون لتعريف الأمن من منطلقات تشمل قضايا الثروة والرفاه والبيئة وبناء المؤسسات وإيجاد الأنظمة، والبحث عن المكاسب المطلقة وليست النسبية، واعتقادهم بأن المؤسسات يمكنها أن تؤثر في سلوك الدول، والتغلب ولو نسبيا على نزعتها الأنانية، في سبيل تحصيل الفوائد الأكبر المترتبة عن التعاون الدولي[64].

وتتعززت هذه الرؤية، بابتكار "كيوهان" و"جوزيف ناي" لمفهموم الاعتماد المتبادل المركب أو المعقد (Complex Interdependance)، الذي يصف بحسبهما: "عالما يشارك فيه الفاعلون من غير الدول مباشرة في السياسة الدولية، والتي لا يوجد فيها ترتيب تصاعدي واضح للموضوعات، والتي تكون القوة فيه أداة غير فعالة للسياسة"[65].

تخلق هذه التفاعلات الاقتصادية المعقدة شبكة مصالح تجعل الدول تترابط فيما بينها، وتسعى أكثر لتوطيد العلاقات السلمية فيما بينها، لأن أي ضرر يمس أيا منها يؤثر على البقية، بما في ذلك حالات الحرب والصراع، ورغم تأكيدها على دور الفاعلين من غير الدول، إلا أن هذه النظرية ظلت تعتبر الدولة الفاعل الأكثر أهمية في السياسة الدولية، فالدول هي التي تشكل نواة المؤسسات

63- جنيفر ستيرلينغ فوكر، "**الليبرالية الجديدة**"، في: تيم دان وميليا كوركي وستيف سميث (محررون)، مرجع سابق. ص ص 293- 295.

64- سليم قسوم، مرجع سابق. ص 95.

65- بيتر سوتش وجوانيتا إلياس، مرجع سابق. ص 85.

الدولية الرسمية، وتوفر الجو الملائم لازدهار التجارة والنشاط الاقتصادي، لذلك فعمل الليبراليين المؤسساتيين الجدد والليبراليين ككل، لم يكن متناقضا مع فكرة مركزية الدولة عند الواقعيين[66].

رابعا- مدرسة كوبنهاغن: ولكن سنوات الثمانينيات شهدت بروز تحدي للتصور الضيق للأمن (Narrow concept) نبع من المنظور التقليدي نفسه، تمثل في تعالي أصوات من داخله تدعو إلى ضرورة توسيع الأمن وتوسيع أجندة الدراسات الأمنية، لكيلا تبقى حبيسة الانشغال العسكري والمرجعية الدولتية، وتبنى هذا التوجه مدرسة كوبنهاغن بقيادة "باري بوزان".

يعد "بوزان" صاحب أهم وأوسع إعادة فحص للأمن من وجهة نظر واقعية جديدة، فقد حاول المضي إلى ما وراء التركيز العسكري/الدولتي، وأطلق "بوزان" على نفسه وصف "واقعي ليبيرالي" (Liberal Realist)، وعمل على توسيع مفهومه للأمن ليتضمن التحرر من التهديدات العسكرية والسياسية والاقتصادية والمجتمعية والبيئية، ودعا إلى الحاجة إلى تصور جديد للدراسات الأمنية الدولية، تكون معاكسة للمقترب الأمني الدولي التقليدي، بجعل المنظور متعدد الأبعاد للأمن منطلقا لها[67].

قدمت مدرسة كوبنهاغن بقيادة "باري بوزان" بالدرجة الأولى ومع بصمات "أول ويفر" بدرجة ثانية، إضافات هامة للدراسات الأمنية، والتي يمكن حصر أهمها وأبرزها في ثلاث مساهمات أساسية، نفصل فيها على النحو التالي:

66- المرجع نفسه، ص 120.

67 - J. Ann Tickner, "**Re-Visioning Security**", In: Ken Booth and Steven Smith (Eds), International Relations Theory Today, The Pennsylvania state university Press, second published 1997. P. 185.

1- قطاعات الأمن: يعد ظهور كتاب "باري بوزان" "الشعوب الدول والخوف" سنة 1983 من أهم التطورات الأكاديمية ضمن حقل الدراسات الأمنية، لأنه حمل دعوة صريحة لإعادة النظر في مفهوم الأمن ومجالاته، وبرز ذلك في قوله: "الأمن يتمحور أولا حول مصير الجماعات الإنسانية (Human collectivities).. حول السعي للتحرر من الخوف، الهدف الأسمى هو البقاء، ولكنه يتضمن كذلك حيزا واسعا من الاعتبارات المتعلقة بشروط العيش.. الأمن.. يتأثر بعوامل في خمس قطاعات: عسكرية، سياسية، اقتصادية، اجتماعية وبيئية"[68].

ويفصل "بوزان" في مضمون وأهمية كل قطاع من تلك القطاعات الأمنية على النحو التالي:

* **القطاع العسكري:** يتعلق بالتفاعل بين القدرات الدفاعية والهجومية للدول وبإدراك كل منها للأخرى.

* **القطاع السياسي:** يركز على الاستقرار التنظيمي للدول ونظم الحكم والإيديولوجيات التي تمنحها الشرعية.

* **القطاع الاقتصادي:** يتمحور حول الوصول إلى الموارد والتمويل والأسواق اللازمة لتوفير مستوى مقبول من الرفاهية وقوة للدولة.

* **القطاع المجتمعي:** يدور حول ديمومة وتطور النماذج التقليدية للغة والثقافة والدين والهوية الوطنية والعادات.

68- Ian Cameron Forsyth. Op. Cit. p. 40.

* **القطاع البيئي:** يتعلق بالحفاظ على المحيط المحلي وحول الكوكب ككل، باعتباره نظام الدعم الأهم الذي تعتمد عليه بقية المؤسسات البشرية[69].

2- نظرية مركب الأمن الإقليمي: انبثقت نظرية مركب الأمن الإقليمي الكلاسيكية من مفهوم "مركب الأمن" (Security complex) الذي جاء به"بوزان"، من خلال الافتراض بأن الأمن ظاهرة (علائقية) (phenomenon Relational) أي تقوم على علاقات متبادلة ومتشابكة، حيث لا يمكن فهم الأمن القومي لأي دولة من دون فهم نموذج الاعتماد المتبادل للأمن الدولي، وارتباط مفهومي "الصداقة" (Amity) و"العداوة" (Enmety) بعوامل مثل الإيديولوجيا والحدود وخطوط الانقسام الإثنية والسوابق أو الخلفيات التاريخية، فكل هذا يؤدي لما يعرف بمركب الأمن"[70].

ويعني مركب الأمن بمعناه الكلاسيكي مجموعة من الدول المتقاربة حدوديا، تسمى دول متجاورة (Neighboring states)، ذات إدراكات واهتمامات أمنية مترابطة، ومشاكلها الأمنية القومية لا يمكن تحليلها بمعزل عن بعضها البعض، نتيجة للاعتماد المتبادل الذي ولدته تلك العوامل[71].

يقول "باري بوزان": "مركب الأمن هو مجموعة دول تترابط همومها أو هواجسها الأمنية الأساسية ارتباطا وثيقا فيما بينها، مما يجعل من غير الممكن النظر واقعيا لأمن دولة بمعزل عن

69- Paul D. Williams (Ed). Op. Cit. p. 4.

70- Amer Rizwan. "**South Asian security complex and Pakistan-United States relations post 9/11**". IPRI journal X: N° 2. Summer 2010. P. 40.

71- Osman Gokhan Yandas. Emerging regional security complex in Central Asia: Shanghai cooperation organization (SCO) and challenges of the post 9/11 world. A Thsis submitted to the graduate school of social sciencies of Middle East technical university. The department of Eurasian studies. June 2005. P. 17.

أمن الدول الأخرى"[72]، لقد جاء تحليل مّركب الأمن في الأصل من أجل الدول فقط، ومن أجل القطاعين العسكري والسياسي أساسا، (وهذا ما قامت عليه نظرية مركب الأمن الإقليمي الكلاسيكية)[73].

وفي كتابهما "أقاليم وقوى: بنية الأمن الدولي"، راجع "بوزان" و"ووفر" مفهوم مّركب الأمن ومنه نظرية مّركب الأمن الإقليمي، التي كانت في نسختها الجديدة أقل تركيزا على الدول كموضوع مرجعي، ووسعت اهتماماتها خارج نطاق الاهتمامات السياسية و العسكرية.

الفكرة المركزية في نظرية مّركب الأمن الإقليمي الحديثة، هي أنه ما دامت أغلب التهديدات تنتقل بسهولة أكبر عبر المسافات االقصيرة مقارنة بالمسافات الطويلة، فالاعتماد الأمني المتبادل من الطبيعي أن يتشكل على قاعدة القرب الإقليمي مركبات أمنية (Security complexes)، فقد لاحظ "فريدبرغ" (Freidberg) أن أغلب الدول تولي تاريخيا اهتماما أساسيا بالإمكانيات والتوترات عند جيرانها، وعمليات الأمننة أو إضفاء طابع أمني (processes of securitization)، ومن خلالها درجة الاعتماد الأمني المتبادل، تكون حدتها بين الفواعل ضمن مثل تلك المركبات (الأمنية)، أكبر مما تكون عليه بين الدول داخل تلك المركبات وتلك التي تقع خارجها[74].

72- عبد النور بن عنتر. مرجع سابق. ص 21.

73-Tânia Felício. "**Multilevel Security Governance: Reinventing Multilateralism through Multiregionalism**". Human security Journal: volume 5. Winter 2007. p. 54.

74- Barry Buzan and Ole Waever. Regions and powers: The structure of international security. Cambridge university press. 2003. p. 4.

ووفقا لذلك يعرف مّركب الأمن الإقليمي بأنه: "مجموعة من الوحدات (Units) التي تترابط عملياتها الخاصة بالأمننة أو نزع الطابع الأمني أو كليهما، بحيث أنه لا يكون من المعقول حل أو تحليل مشاكلها الأمنية بمعزل عن بعضها البعض"[75].

والملاحظ على الفرق بين مفهومي مّركب الأمن في النظرية التقليدية والحديثة لمّركب الأمن الإقليمي، هو استبدال "الدول" كمرجعية للأمن بفكرة "الوحدات" والتي تتعدى نطاق الدولة بالضرورة لتكون أفرادا أو جماعات أو هوية وغيرها، كما تم استحداث فكرتي الأمننة ونزع الطابع الأمني لوصف رؤية وإدراك صناع القرار لطبيعة مختلف القضايا.

لقد انفتح تحليل نظرية مّركب الأمن الإقليمي الآن على مدى أوسع من القطاعات، تضم الاقتصادية منها والمجتمعية والبيئية (وليس السياسية والعسكرية فقط)، والاتجاه لجعل "وحدات" معينة مرجعية لها بدلا من الدول فقط، والاعتراف بدور فواعل أخرى من دون الدولة[76].

وما يصنع تميز نظرية مّركب الأمن الإقليمي في نسختها الجديدة، هو عمل "بوزان" على نهج طريق وسط بين نظريات العلاقات الدولية المادية للغاية، والمقاربات النقدية التي تبدو متمسكة للغاية بدراسة البناء الاجتماعي فقط[77].

إن التصور المطور لنظرية مّركب الأمن الإقليمي يستعمل مزيجا من المقتربات المادية والبنائية، ففي الجانب المادي توظف أفكار الوحدة الإقليمية وتوزيع القوى القريبة من تلك المتبناة

75- Osman Gokhan Yandas. Op. Cit. p. 21.

76- Tuva Khars. "**Regional security complex theory and Chinese policy towards North Korea**". East Asia: Vol. 21. N° 4. Winter 2004. P. 64.

77- Osman Gokhan Yandas. Op. Cit. p. 21.

في الواقعية الجديدة، وفي الجانب البنائي فإن نظرية مّركب الأمن الإقليمي تبنى على نظرية الأمننة التي وردت في أعمال سابقة لمدرسة كوبنهاغن، وارتبطت بـ "بوزان" و"وافر" اللذين ركزا على العمليات السياسية التي تفهم بها القضايا الأمنية[78].

ومن بين تطبيقات نظرية مركب الأمن الإقليمي، نجد المقاربة التي نظر بها " ميكو بالونكوربي" إلى قضية أمن الطاقة كمسألة ذات صلة بالتفاعلات الإقليمية الأمنية المعقدة التي تتم بين دول متجاورة، حيث يصبح أمن الطاقة جزء من مركبات الأمن البارزة في مجال إقليمي معين، ويطلق عليها اسم "مّركبات أمن الطاقة".

وتتشكل مّركبات أمن الطاقة (Energy security complexes) عند "بالونكوربي" من تفاعلات طاقوية مترابطة، بين اثنين أو أكثر من الدول في منطقة جغرافية محددة، تحتوي على علاقة تبعية طاقوية بين الدول المعنية، وإدراك لتلك التبعية كتهديد (أمننة)، ويضم التفاعل الطاقوي علاقات عابرة مثل إنتاج (تصدير) وشراء (استيراد) و عبور الطاقة.

ومثلما هو الشأن في نظرية مّركب الأمن الإقليمي لـ "بوزان" و"وافر"، فالتهديدات التي تنجم عن علاقات التبعية الطاقوية كذلك، هي أكثر كثافة وحدة بين الدول (أو الأقاليم) المتقاربة جغرافيا، ومن جانب آخر تستطيع آلاف الكيلومترات من أنابيب تصدير النفط والغاز ربط دول متباعدة جغرافيا في نفس سلسلة التبعية (أو الاعتماد المتبادل) الطاقوية... في مّركبات أمن الطاقة يمكن النظر للتوزيع الإقليمي للموارد الطاقوية وعلاقات التبعية الطاقوية الإقليمية بشكل موازي لتوزيع القوة العسكرية في مركبات الأمن ذات القاعدة العسكرية والسياسية... ولرسم معالم مّركب

78- Tânia Felício. Op. Cit. p. 54.

أمن الطاقة نحتاج بداية لتقييم القوة النسبية للتبعية الطاقوية بقياس عدة عوامل، مثل ميزان تجارة الطاقة، والمستوى (الداخلي) للموارد الطاقوية، وإمكانيات تنويع مصادر الطاقة[79].

ومن العوامل الهامة في تعريف مّركبات أمن الطاقة نماذج الصداقة (Amity) أو العداوة (Enmety) التاريخية، التي تؤثر على كيفية إدراك حالة التبعية الطاقوية، فكل حالة من حالات التبعية الطاقوية يمكن إدراكها بدرجات متنوعة إما كاعتماد متبادل المنافع Mutually benifetial) interdependency) أي حالة تبعية إيجابية (positive dependency)، أو كتبعية غير متكافئة تشكل تهديدا (Unequaly dependency) أي حالة تبعية سلبية (Negative dependency)، بعبارة أخرى فنماذج الصداقة و العداوة يمكن النظر إليها كعوامل تفسر جزئيا لماذا بعض علاقات التبعية الطاقوية تسيس (politicized) و/أو يضفى عليها الطابع الأمني (securitized)، بينما لا يحدث الأمر نفسه مع علاقات أخرى، ويمكن أن توضع طبيعة علاقة التبعية الطاقوية (ما إذا كانت إيجابية أم سلبية) في سياق متصل معا اقتصادي– سياسي– أمني، مثلا يمكن أن لا تعتبر دولة ما تبعيتها الطاقوية لدولة أخرى مجاورة لها و المقدرة بـ 30% كتهديد أمني جاد، في حين تكون التبعية المقدرة بـ 10% لدولة أخرى مجاورة بمثابة تهديد جاد لأمنها القومي، ومع أنه غالبا ما يتم في الواقع الجمع معا بين الجانبين الاقتصادي والسياسي لأمن الطاقة، فذلك لا يقلل من أثر الفصل التحليلي لهذه الجوانب المختلفة، والتي تشكل أساس دراسة مّركبات أمن الطاقة، فمن دون ذلك الفصل يمكن أن يفهم أمن الطاقة إما كبحث كلي

[79]- Mikko Palonkorpi. Op. Cit. p. 3.

للسوق على التوازن بين العرض والطلب، أو كتنافس كلي جيوسياسي بين الدول على مصادر الطاقة وطرق العبور و غيرها[80].

وعموما فعلاقة التبعية الطاقوية يمكن أن تسّيس أو يضفى عليها الطابع الأمني بسهولة أكبر إذا كانت تربط دولا بينها خلافات ونزاعات (عداوة)، و كيفية إدراك تلك الدول لتلك العداوة تعد عاملا يحول التبعية إلى تبعية طاقوية سلبية، وبذلك فمرّكبات أمن الطاقة يرجح أن تتبع خطوط الاعتماد الأمني المتبادل الموجودة في الإقليم، وفي الجهة المقابلة فإن الاعتماد الطاقوي المتبادل الإيجابي يحتمل أن يتطور وفقا لقواعد السوق، حيث تتمثل أخطر التهديدات في ضمان الإمدادات وأسعار مستقرة لمصادر الطاقة، ومثلما لا حظ "هووارد شايز" (Howare Chase) فإن غياب الاكتفاء الذاتي من الطاقة ليس مشكلا في حد ذاته، لأن التجارة هي الميكانيزم الذي ينبغي أن يوازن ذلك.

ولكن التركز المستقبلي لإنتاج واحتياطات النفط والغاز في يد عدد أقل من الدول ذات توقعات غير يقينية فيما يخص الاستقرار السياسي يقوي العداوة ومظاهر الإدراك السلبي، بهذا المعيار يمكن أن يعرف مرّكب أمن الطاقة بأنه منطقة جغرافية أين تتركز علاقات تبعية سلبية وبالنسبة للاعتماد الطاقوي المتبادل الإيجابي فالمصطلح الأنسب هو "جماعة أمنية طاقوية" (Energy security community)[81].

80- Ibid. p. 5.

81- Ibid. p. 7.

والجماعة الأمنية كمصطلح جاء به "كارل دويتش" (Karl Deutsh) يعبر عن مستوى عال من التعاون والاندماج بين مجموعات معينة، يقول "دويتش": "الجماعة الأمنية هي مجموعة بشرية أصبحت مندمجة، والمقصود بالاندماج تولد شعور بالجماعة ضمن أرض ما، وانبثاق مؤسسات وممارسات على درجة من القوة والاتساع تكفي لتأمين توقعات يمكن الاعتماد عليها بشأن التغيير السلمي بين سكانها، والمقصود بالشعور بالجماعة اعتقاد... بأن المشاكل الاجتماعية المشتركة يجب حلها عبر عمليات التغيير السلمي"[82].

وهكذا يجعل "بالونكوربي" من مركب أمن الطاقة جزء من مركب الأمن الإقليمي، حيث يتفاعلان معا ضمن علاقة تأثير وتأثر يكون فيها أمن الطاقة موازيا للجانب السياسي والأمني من مركب الأمن الإقليمي ككل ضمن منطقة جغرافية محددة، ويحدد ذلك ما إذا كانت الطاقة كموضوع لعلاقة تبعية إيجابية سلمية و تعاونية، أم علاقة تبعية سلبية تؤدي إلى جعل الطاقة مصدرا من مصادر النزاع وعدم الاستقرار، بسبب أمننة قضايا الطاقة ووضعها ضمن أجندة التهديدات الأكثر خطورة، بتبني خطاب قوة ولغة تهديد وإدراك سلبي لاستراتيجيات الطاقوية المتبناة من مختلف الفواعل المعنية.

3- الأمننة ونزع الأمننة: تقع عمليتي الأمننة أو إضفاء الطابع الأمني (Securitization) من جهة، ونزع الطابع الأمني (Desecuritization) من جهة أخرى، في صلب نظرية مركب الأمن الإقليمي الحديثة، ويعرف "وافر" العمليتين: (الأمننة) تظهر عندما تعلن النخبة وجود تهديد يخلق

82- جون بيليس. مرجع سابق. ص 424.

درجة عالية من الطوارئ أو التأهب ويبرر الاستجابة في حالة أزمة، أما (نزع الطابع الأمني) فهو جعل الوضعية طبيعية وتقليص جو الأزمة[83].

وبالنسبة لـ "بوزان" فإضفاء الطابع الأمني على مجال معين في السياسة العامة، يكون عبر عملية خطابية لغوية، حيث يعمل هذا الخطاب على الاستدلال بوجود تهديد يمس البقاء (المادي أو المعنوي) لمرجعية أمنية ما قد تكون الفرد أو الجماعة أو الدولة أو الهوية... وتهدف هذه العملية إلى شرعنة لجوء القائمين على رسم السياسة العامة لترتيبات استثنائية، الغاية منها تأمين الكيان أو المرجعية محل التهديد من المخاطر المحدقة به، ويتبع ذلك زحزحة تلك القضية من الحيز العادي إلى حيز القضايا الطارئة... وأما عملية نزع الطابع الأمني عنها فهي تحويلها لحيز السياسة العامة الطبيعية، حيث الرقابة والتقيد بالقوانين والضوابط الديمقراطية[84].

تبرز "مدرسة كوبنهاغن" أيضا، بفضل تطويرها لمفهوم الأمن الاجتماعي الذي جاء به "بوزان"، ولكن ميزة أعمال باحث مثل "ويفر" هي إحداثها لقطيعة مع التحليلات المركزية الدولتية لبوزان، أي أنهما يختلفان حول مكانة الدولة في تحليلهما لمسألة الأمن، حيث يرى "ويفر" أنه بفعل جملة من الظواهر (العولمة والظواهر العابرة للحدود والبناء الأوروبي وظهور عرقيات وقوميات في أوروبا الشرقية وتدفقات الهجرة...)، فإن المجتمع مهدد أكثر من الدولة، فهذه الأخيرة ترى وظائفها تتغير دون مراجعة لوظائفها، بينما ترى المجتمعات هويتها مهددة من طرف تلك الظواهر المتقاطعة.. وعليه فالأمن الاجتماعي مرادف للبقاء الهوياتي وهذا يعني التمييز بين "نحن" و"هم"،

83- K. M. Fierke. Op. Cit. p. 131.

84- عادل زقاغ. النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية. أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية (غير منشورة)، جامعة باتنة. 2008-2009. ص ص 129-131.

بمعنى أن كل ما يشكل تهديدا وجوديا لبقاء "نحن" (سواء كان أمة أو عرق أو جماعة دينية) يعتبر فرضيا أمنيا، ونقول فرضيا لأن التهديدات ضد الأمن الاجتماعي ذاتية أكثر منها موضوعية.. واقترح "ويفر" نقل الموضوع المرجعي من الدولة إلى المجتمع ورفع هذا الأخير إلى مصاف موضوع مستقل[85].

بمقابل ذلك ورغم اعترافه بوجود مواضيع مرجعية أخرى للأمن، بقي "بوزان" واقعي التصور بقوله بمركزية الدول كمرجعية لموضوع الأمن، وبسبب اعتباره للأمن كمسألة بقاء تفترض تهديدا وجوديا، فقد قال الفرنسي "ديديي بيغو".. بعدم تميز "بوزان" عن النظرة الواقعية التي تجعل من الدولة موضوعها المرجعي ومن الحكومات فاعليها المركزيين[86].

ويؤكد "بوزان" أن تناوله للأمن من المنظور الفردي والنظام الدولي والدولة على حد سواء، لم يمنعه من التوصل إلى أن الدول ذات السيادة تبقى هي الموفر الأهم والأكثر فعالية للأمن، ويرد على الافتراض القائل بأن الدول وخصوصا في الجنوب يمكن أن تكون هي التهديد الرئيسي لأمن أفرادها، بدلا من أن تكون مصدرا له، بالتأكيد على أن تحول تلك الدول إلى دول أقوى على شاكلة الدول الغربية، يمكنه أن يخلق درجة أكبر من الأمن للأفراد هناك، كما أن تحقق "الفوضى الناضجة" (Mature Anarchy)، التي تمثل شكلا أكثر استقرار للفوضى الدولية، بالتوازي مع التطور باتجاه دول أقوى، يعزز من إمكانية توطد الأمن الدولي، بالإضافة إلى الدور الذي يلعبه

85- عبد النور بن عنتر. مرجع سابق. ص ص 25-26.

86- المرجع نفسه. ص ص 24-25.

الاندماج الاقتصادي المتزايد عالميا في دفع حركة "الفوضى الناضجة"، التي تبشر بأمن دولي أوفر[87].

هذا التمسك بمرجعية الدول عند "بوزان"، لا ينفي أن تحليله قد أظهر مدى نسبية الأمن وصعوبة التدقيق في قضايا التهديد لاحتوائها على أبعاد ذاتية، ويبقى أن الثغرة التي أحدثها في دراسة الأمن، قد سمحت بتوسيع مجال البحث في الدراسات الأمنية إلى قطاعات جديدة.. وبتعميقها وبإدخال موضوعات جديدة مرجعية أو وحدات تحليل، مثل الدولي والمحلي والإقليمي والمجتمع والأمة والجماعة والفرد، ومن هنا يمكن القول بأن أعمال "بوزان" تشكل همزة وصل بين الدراسات التقليدية والدراسات النقدية للأمن، فواقعيته المُغَيَرَة مقارنة بالواقعية التقليدية تعطيه مصداقية لدى الواقعيين، وتصوره الموسع للأمن مهد الطريق لأصحاب مدرسة كوبنهاغن وللتوجهات التوسيعية الأخرى[88].

87- J. Ann Tickner. Op. Cit. P. 185.

88- عبد النور بن عنتر. مرجع سابق. ص ص 24-25.

المحور الثاني

الأمن في المنظور النقدي

أولا- مسوغات الانتقال من المنظور العقلاني إلى النقدي: أصبح المفهوم التقليدي للأمن مع الدولة كمرجعية أساسية محل حوار ممتد، فالرؤية الواقعية للأمن كمشتق للقوة اختزلت المفهوم

المركب للأمن إلى مجرد مرادف للقوة.. ولكن بعد نهاية الحرب الباردة أصبح مفهوم الأمن متعدد الأوجه وأكثر تعقيدا[89].

وتمتد أصول الحوارات حول طبيعة ومفهوم الأمن ومستقبل الدراسات الأمنية والتي أصبحت أساس هذا الحقل بعد الحرب الباردة إلى ثلاثة جذور، وهي[90]:

- حالة عدم الرضي والرفض بين بعض الباحثين للأسس الواقعية الجديدة التي ميزت الحقل.

- الحاجة للاستجابة للتحديات التي أفرزها ظهور نظام الأمن لما بعد الحرب الباردة.

- وأخيرا الرغبة المستمرة في جعل هذا الفرع ذو صلة بالاهتمامات المعاصرة.

وبحسب الباحثين فإن القيود التي وضعتها الأصناف التقليدية من التفكير في الموضوع، قد أعاقت إدراكنا لعدد من الحقائق، لذلك فتصوراتنا عن الأمن وسياساتنا ومؤسساتنا العاملة على توفيره، تحتاج إلى تغيير لتستطيع مواجهة التحديات الجديدة.

تقوم مختلف المقاربات المشكلة للمنظور النقدي، على إعادة النظر في الموضوع المرجعي للأمن للتخلص من هيمنة الدولة، وتوسيع أجندة الأمن لئلا تبقى محصورة في القضايا العسكرية والإستراتيجية، ويعتقد النقديون أن الأمن يرتبط بخمس مظاهر بارزة، وهي:

89- Marianne Stone. Security According to Buzan: A Comprehensive Security Analysis. Security discussion paper series 1. Spring 9. 2009. P. 2.

90- Keith Krause and Michael C. Williams. **"Broadening the agenda of security studies: politics and methods".** Mershon International Studies Review**:** (1996) 40. p.p.230-233.

– كلما ازدادت شدة الاعتماد المتبادل الدولي في مسار إنتاجي متقدم، كلما أصبحت هذه المسارات معرضة للتقلبات والاضطرابات، مثل التزود بالطاقة بالنسبة لبعض الدول المعتمدة بشدة على استيراد المصادر الضرورية للإنتاج.

– التنوع الدولي للسكان الناتج عن موجات الهجرات نحو المركز، وهذا ما قد يعزز مظاهر التوتر بين الأقليات والدولة.

– بروز مصادر جديدة للصراعات ناتجة عن البنية الإنتاجية (المركز– المحيط)، مثل المسائل الأمنية المتعلقة بالنوع (الجندر Gender) والبيئية.

– التطرف في الوطنية من قبل دول المركز في استبدال الهوية الوطنية لدى الطبقات المهاجرة، بشكل يخلق فوضى وعدم استقرار ضمن هذه الطبقة السكانية.

– التناقض بين المناطق المزدهرة الغنية والمناطق الفقيرة البائسة، وهو المظهر الأخطر والأكثر تغذية لعناصر اللاأمن والتهديدات الجديدة[91].

ويكمن جوهر الاختلاف في الدراسات الأمنية بين المقاربات التقليدية والنقدية في معالجتهم وتعاملهم مع الدولة بالخصوص، فالدراسات التقليدية تنظر للعالم عبر إطار مركزية الدولة، وعلى العكس من ذلك يعتبر الدارسون النقديون للأمن الدول مجرد أدوات أو وسائل وليست أهدافا أو

91– عمار حجار. السياسة المتوسطية الجديدة للإتحاد الأوروبي: إستراتيجية جديدة لاحتواء جهوي شامل. رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة/الجزائر. 2002. ص 57.

غايات للسياسات الأمنية، ولذلك يجب أن تُزَحْزَح الدول من مركز اهتمام الدراسات الأكاديمية والممارسة السياسية كذلك[92].

إذا كانت الدول مجرد وسائل في الدراسات والسياسات الأمنية، فما هو الهدف أو الغاية إذا؟ أحد أكثر الإجابات انتشارا بعد الحرب الباردة كانت "الإنسان" أو "الفرد" الذي يبني ويحرك الدول، أي جعل الفرد كمرجعية للأمن بدلا من الدول، وتمت بلورة وصياغة هذا التصور ضمن ما عرف "بالأمن الإنساني" (Human Security).

إذا سلمنا بأن الأمن القومي هو حتمية الدفاع عن الإقليم وردع أي تهديدات عسكرية خارجية، فهذا يجعلنا نتساءل عن حال أغلب سكان العالم الذين يأتي التهديد الأكبر لأمنهم من الأمراض والجوع والتدهور البيئي وجرائم الشوارع أو حتى العنف الداخلي، وبالنسبة لآخرين فالتهديد الأكبر يمكن أن يأتي من دولهم في حد ذاتها و ليس من عدو خارجي.. وهذا ليس معناه أن الأمن الإنساني في حالة تنازع مع سيادة الدول، لأن الدولة كتراكم للقدرات والموارد تبقى الضامن الأساسي للأمن في الظروف المثالية.. فالتصور التقليدي لأمن الدولة ضروري ولكنه ليس شرطا كافيا لرفاهية وطمأنينة الإنسان، حيث أن مواطني الدولة الآمنة بالمفهوم التقليدي يمكن أن يكونوا غير آمنين إلى الدرجة التي تتطلب مراجعة للمفهوم (الأمن).. والأمن الإنساني ذو طابع معياري لأنه يقوم على وجود مسؤولية أخلاقية لتوجيه الأمن نحو الفرد، في ظل التغيرات في المجموعة السياسية وظهور معايير عبر قومية (Transnational norms) مرتبطة بحقوق الإنسان[93].

92- Pinar Bilgin. "**Critical theory**". In: Paul D. Williams (Ed). Op. Cit. p. 93.

93- Edward Newman. "**Human security and constructivism**". International studies perspectives: (2001) 2. P. 240.

وتهدف المقاربات الأمنية النقدية عموما إلى بناء أجندة أمنية متميزة، وتحقيق الأهداف المفهومية والنظرية التالية:

– بناء نظرية بديلة عن المقاربات الأنجلو– أمريكية المهيمنة، ذات منطلقات إبستيمولوجية وأنطولوجية ومعيارية خارج الإطار العقلاني الوضعي التجريبي.

– إثبات أن الحفاظ على مفهوم ضيق للأمن أصبح غير مبرر، نظرا لطبيعة التهديدات الجديدة التي أصبحت تميز البنية الأمنية على المستويات العالمية والإقليمية والمحلية.

– تقديم إطار نظري ومفهومي قادر على تفسير وفهم الأحداث والظواهر والسلوكات الدولية لما بعد الحرب الباردة، مثل الهجرة كمصدر للتوترات متعددة الأبعاد، التدهور البيئي، ندرة وإنهاك المصادر الطبيعية، تآكل المساحات الغابية والزراعية نتيجة الانفجار السكاني.

– إثبات القدرة على الاعتراف بالتهديدات الناتجة عن الهوة المتزايدة بين الأغنياء والفقراء، الأزمات المالية، الكوارث الإيكولوجية، انتهاك حقوق الإنسان، قلة المصادر الغذائية...الخ[94].

فعلى عكس التصور التقليدي للأمن الذي يعتمد المفهوم الصلب للأمن (Hard security)، وهو المفهوم الذي يميزه الطابع العسكري للأمن.. حيث يمكن إرجاع الأمن الصلب إلى الشؤون الدفاعية والعسكرية (تهديدات مباشرة على وجه التحديد).. نجد أن مفهوم الأمن الناعم (Soft security) تندرج ضمنه كافة التحديات غير العسكرية (وهي محل اهتمام النقديين)، مثل التحديات الصحية والجرائم المدنية (غسيل الأموال، القتل، تهريب المخدرات وغيرها) واللاجئين

94- عمار حجار. مرجع سابق. ص 59.

والمشاكل العرقية والتطرف والإرهاب، وهي تحديات غير مباشرة ذات طبيعة مركبة، يتداخل فيها أمن الأفراد بأمن الدولة والمجتمع، وهذه الظواهر قد تكون ممتدة جغرافيا وعابرة للحدود.

وفي هذا السياق فقد حددت دراسة بحثية قام بها المركز الفنلندي للدراسات الروسية والأوروبية، خمسة أنواع من التهديدات للأمن الناعم تأتي تباعا بشكل تصاعدي على النحو التالي:

1- المخاطر الفردية (Individual risks): مثل تعرض عدد محدد من الأفراد إلى تهديد الجرائم والأمراض.

2- المخاطر المجتمعية (Community risks): مثل اتساع رقعة الضحايا لتشمل قطاعات أوسع داخل المجتمع الواحد، مثل انتشار الأوبئة والمشاكل البيئية.

3- تهديدات عابرة للحدود (Cross-boarders threats): مثل مشكلات الهجرة غير الشرعية واللاجئين.

4- الأزمات الزاحفة (Creeping crises): اتساع نطاق الخطر ليصبح أزمة إقليمية تهدد الأفراد في عدة دول، مثل انتشار الأوبئة المعدية القاتلة.

5- الكوارث المحتملة (Potential Catastrophes): تحول الأزمات الزاحفة إلى نكبات تصاحبها خسائر فادحة تمتد إلى عدة أقاليم، مثل الأعاصير والكوارث النووية والمشاكل البيئية الكبرى[95].

95- سليمان عبد الله الحربي. مرجع سابق. ص 12.

وليس مفاجئا أن تواجه محاولات تعميق وتوسيع الأجندة الأمنية التقليدية (النيو- واقعية بالأساس) بدفاع مستميت، فرغم أن الدعوات لتوسيع الحقل تبدو قوية الحجة ونبيلة الأهداف، فقد نظر إليها من قبل الواقعيين الجدد كمحاولة لأخذ الدراسات الأمنية بعيدا عن اهتماماتها ومناهجها التقليدية، وجعله غير متماسك فكريا و غير مفيد عمليا.. فالمقاربات البديلة (النقدية) لم تقدم بحسب الواقعيين الجدد لا إطار عمل تفسيري واضح لتحليل الأمن، ولا عرضا لقيمها في بحث متين ومتماسك، وأكثر من ذلك فقد ذهب بعضهم (أمثال ستيفن وولت، كينيث وولتز، جون ميرشايمر) إلى أن تبني مفاهيم و تصورات بديلة ليس خطأ تحليليا فحسب، بل هو غير مسؤول سياسيا أيضا[96].

ولكن من غير الممكن حاليا التمسك بالتصورات التقليدية رغم عدم إنكار أهميتها ودورها في حقل الدراسات الأمنية، وما تتمتع به من قدرة تفسيرية في الكثير من الوضعيات والمواقف، فمفهوم الأمن يمتاز بالتغير، فهو حقيقة متغيرة تبعا لظروف الزمان والمكان، وفقا لاعتبارات داخلية و خارجية، فهو ليس مفهوما جامدا بل مفهوم ديناميكي يتطور بتطور الظروف، ويرتبط ارتباطا وثيقا بأوضاع ومعطيات وعوامل محلية وإقليمية ودولية، فالأمن حالة حركية (ديناميكية) مركبة لا تتصف بالجمود[97].

وتتعدد الفوارق بين كل من التصورين العقلاني والنقدي للأمن، سواء من حيث الإبستيمولوجيا المستند عليها، أو الموضوع المرجعي، أو التهديدات، أو المنهجية المتعبة، حيث يستند المنظور

96- Keith Krause and Michael C. Williams. Op. Cit. p. 230.

97- سليمان عبد الله الحربي. مرجع سابق. ص 10.

التقليدي عموما على إبستيمولوجيا وضعية، تعد وريثة لمنهجية وتراث عصر الأنوار وظهور الثورة العلمية، القائم على العقلانية والعلمية، فيما يستند النقديون على إبستيمولوجيا ما بعد وضعية مضادة للحداثة التي أنتجتها المبادئ المستمدة من عصر الأنوار والعقلانية الغربية، وترى أن الحداثة أفلست وهي سبب التقهقر والأزمات العميقة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا التي تعيشها المجتمعات الغربية الصناعية، وتؤمن بضرورة تغيير أسس الأمن والعلاقات الدولية، والإيمان بقدرة الإنسان على تغيير واقعه، وتشكيل أو بناء عالم أكثر أمنا واستقرارا، وتعد المنطلقات الإبستيمولوجية المختلفة لكل منظور، هي السبب في التباين والتضاد بينهما، حيث يشكل المنظور النقدي للأمن منظورا معاكسا للمنظور التقليدي أو العقلاني، ناهيك عن اختلافهما من النواحي المنهجية، والتصورات الأنطولوجية للموضوع المرجعي للأمن، وطبيعة التهديدات التي يجب التصدي لها وأولويتها، وهي العناصر التي يمكن تبين الفوارق الكامنة ضمنها من خلال الجدول الموالي الذي يفصل فيها، على النحو التالي:

جدول رقم (01) مقارنة بين أهم خصائص المنظورين العقلاني والنقدي للأمن

عناصر المقارنة	المنظور العقلاني	المنظور النقدي
إبستيمولوجيًا	**إبستيمولوجيا وضعية (عقلانية،**	**إبستيمولوجيا ما بعد وضعية (نقدية،**

	موضوعية، محافظة، مادية، نفعية، لا تاريخية ولا اجتماعية، نطاق ثقافي أنجلو- أمريكي)	تجديدية، ذاتية المعرفة، دور العوامل الاجتماعية والتاريخية، نطاق ثقافي لاتيني- جرماني)
أنطولوجيًا	الدولة وحدة أو موضوع مرجعي للأمن	الفرد أو الإنسان بالأساس (الإيمان بتعدد الموضوعات المرجعية)
منهجيًا	منهجية تجريبية (قوانين تحكم السلوك وإمكانية التعميم)	منهجية ما بعد تجريبية (التأويل، التناص، تحليل الخطاب وغيرها)
مصادر التهديد	عسكرية خارجية	أمننة كل ما من شانه المساس بأمن الإنسان

المصدر: من إعداد المؤلف بناء على المعطيات المتوفرة

ثانيا- النظرية النقدية الاجتماعية Social Critical Theory: تتبنى النظرية النقدية تقاليد فكرية عريقة، فهي قد تطورت في عشرينيات القرن العشرين من رحم الفكر الماركسي، حين انبثقت عن أعمال مدرسة فرانكفورت، وتتداخل النظرية بشكل كبير مع نظرية النظام العالمي، وأصبح لها تأثيرها القوي في النظرية العالمية منذ أوائل ثمانينيات القرن الماضي، وكان أكثر المفكرين المؤثرين حينها "روبرت كوكس" (Robert Cox) و"أندرو لانكليتر" (Andrew Lankiter)،

وكانت الملامح الأولى لهذه النظرية قد اتضحت بالتفصيل لأول مرة سنة 1937، في مقالة كتبها "ماكس هوركهايمر"[98].

اتسم عمل سلسلة من المنظرين النقديين الدوليين، بكونه ذا تأثير كبير فيما يتعلق بوضع اهتمامات الناس العاديين في مجال العلاقات الدولية، ويتشارك مختلف المنظرين هنا في الاهتمام بـ "السياسة التحريرية أو الانعتاقية"، بإدخال تغييرات جوهرية لصالح المجموعات الأقل مزايا داخل المجتمع... ويعد إسهامهم تقليدا لما بعد الوضعية، لأنهم يهتمون بطريقة صنع النظرية، وبالطريقة التي تكون بموجبها الجماعات القوية قادرة على الدفع قدما بأفضل النظريات التي تلائم مصالحها[99].

تعتبر النظرية النقدية إحدى التيارات الممثلة لما يعرف بـ "مسارات الفكر الماركسي الغربي"، وهي مرتبطة بمدرسة فرانكفورت، التي تشير إلى مجموعة من المنظرين الذين ارتبطوا أصلا بمعهد الأبحاث الاجتماعية الذي انطلق في عشرينيات القرن العشرين في جامعة فرانكفورت، ورغم اشتراكهم مع الماركسية في نقد الحداثة الرأسمالية، إلا أنهم ابتعدوا عن الطروحات الماركسية الأساسية، مثلما فعل قطبان أساسيان لهذه المدرسة وهما "ماكس هوركهايمر" و"ثيودور أدورنو"، وأراد منظرو هذه المدرسة عموما الاحتفاظ بدور نقدي للنظرية الاجتماعية، وإثبات عدم صحة

98- ستيف سميث، "**مقاربات جديدة للنظرية الدولية**"، في: جوان بيليس وستيف سميث (محرران)، مرجع سابق. ص ص 373، 374.

99- بيتر سوتش وجوانيتا إلياس، مرجع سابق. ص 137.

الوصول إلى أنماط المعرفة المثبتة موضوعيا بمعزل عن السياق الاجتماعي، والممارسات والمعايير السائدة[100].

واكتسبت النظرية النقدية أهمية بالغة، نظرا لغنى وتنوع كتاباتها المنفتحة على مرجعيات فلسفية وفكرية كبرى (الماركسية، الكانطية، الهيغيلية، والفرويدية وغيرها)، ومواكبتها للإشكاليات المعقدة المطروحة في المجتمعات المعاصرة، متخذة في ذلك النقد منهجا، بقيامها بممارسة نقدية جذرية للحضارة الغربية، على ضوء ما أفرزته الحداثة الغربية منذ عصر التنوير أو الأنوار، كما لعبت دورا هاما في رصد مختلف الأعراض المرضية التي عرفتها المجتمعات الغربية المعاصرة، مثل التشيؤ والاغتراب وضياع مكانة الفرد وأزمة المعنى وغيرها، وهو ما دفع بهذه النظرية لانتقاد عميق للمفاهيم والقيم التي تأسس عليها الغرب، كالعقلانية والحرية والتقدم العلمي والتقني وما ارتبط بها من نزعات وضعية، تسعى للحفاظ على الوضع القائم والمصالح المهيمنة فيه[101].

تثير النقدية الاجتماعية أسئلة تتعلق بالبنية الاجتماعية للمعرفة، فعلى نحو مشهور كتب "روبرت كوكس" (Robert Cox): "كل نظرية هي لشخص ما ولغرض ما"، واستهدف بذلك تحدي الافتراض القائل بأن العالم الاجتماعي يمكن دراسته بموضوعية، وبطريقة لا تتخللها مصالح الباحث واهتماماته الذاتية، وهنالك نظريات بحسب "كوكس" يتم تقبلها كأمر معتاد، وكرؤية قائمة

100- مارك روبرت، "**الماركسية والنظرية النقدية**"، في: تيم دان وميليا كوركي وستيف سميث (محررون)، مرجع سابق. ص 404.

101- كمال بومنير، النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت: من ماكس هوركهايمر إلى أكسل هونيث، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010. ص 9.

على فهم مشترك للسياسة، بينما هي في الحقيقة نظريات جاءت لخدمة مصالح الأكثر قوة، وهو ما يجعلنا لا نحصل أبدا على تحليل سياسي محايد للظاهرة الاجتماعية[102].

فيما يخص منظورها للأمن، فرغم تطور النقدية الاجتماعية منذ بدايات مدرسة فرانكفورت وصولا إلى إسهامات "روبرت كوكس" عبر عدة اتجاهات، إلا أن جميعها تشترك في الاهتمام بالتحرر أو الانعتاق البشري، فالهدف في كل حالة هو إعادة توجيه موضوعاهم الفرعية نحو هذا الهدف، ورفض أية أوصاف أو توجهات لا تعطي الأولوية لفكرة "الانعتاق" (Emancipation) أو "التحرر"[103].

يعتقد النقديون أن الفرد أو الإنسان هو الوحدة المرجعية للأمن وليس الدولة، بمعنى الاهتمام بالقائمة الطويلة والمتنوعة من التهديدات لأمن الإنسان، ليكون الأمن الإنساني هو التجسيد الحقيقي لمعنى "الانعتاق"، وبالتالي للرؤية النقدية الهادفة إلى إدماج القيم الأخلاقية ومبادئ العدالة في العلاقات الدولية، ويعود مصطلح الانعتاق إلى "هوركهايمر" الذي يرى أن النقدية تهدف إلى سعادة كل البشر، معتبرا الانعتاق سبيلها الأوحد إلى ذلك، باعتباره يدل حسب "هوركهايمر" على: "حالة اجتماعية بلا استغلال ولا استعباد، أين تتواجد حقيقة أكثر اتساعا من الفرد، إنها الإنسانية الواعية بذاتها"، ليشكل بذلك الانعتاق كتحرر من مختلف القيود التي تعيق الأفراد والشعوب عن

102- بيتر سوتش وجوانيتا إلياس، مرجع سابق. ص 138.

103- كريس براون، مرجع سابق. ص 67.

تجسيد خياراتهم (الفقر، المرض، الاستبداد السياسي، ندرة الموارد، الكوارث الطبيعية وغيرها)، قلب النظرية النقدية للأمن العالمي بحسب "كين بوث"[104].

أسس ذلك لتعريف "كيث كروز" و"مايكل ويليامز" للأمن من منظور نقدي بأنه: "الظرف الذي يتمتع به الأفراد، وتكون لهم الأسبقية في تعريف التهديدات، ومن (أو ما) ستتضمنه"، وقد أدى وصول النظرية الدولية النقدية إلى حقل الدراسات الأمنية مع بداية التسعينيات، إلى صعود ما يسمى بالدراسات الأمنية النقدية، أين تم لأول مرة ربط النقدية بحقل الدراسات الأمنية على يد "كين بوث"، لتتطور لاحقا مع أعمال "كروز" و"ويليامز"[105].

ثالثا- ما بعد الحداثة (Post-modernism): تعتبر مقاربة متميزة في دراسة العلاقات الدولية، بتركيزها على محاولة تقويض الأسس الإبستيمولوجية والأنطولوجية والمنهجية للفرد الإنساني المهيمن، الذي تعتبره نتاج "المشروع التنويري" القائم على الفلسفة الوضعية والمناهج التجريبية العقلانية، فنجدهم يرفضون فكرة وجود حقيقة مطلقة أو عالمية، أي عدم وجود حقيقة خارج آرائنا ومستقلة عن اللغة التي نستخدمها للتعبير عن تلك الآراء، مع ضرورة الابتعاد عن التمييز التقليدي بين النظرية والممارسة، وتنطلق ما بعد الحداثة باعتبارها بناء نظريا معقدا، من ضرورة إعادة النظر في المفاهيم الشائعة مثل الحداثة والتنوير والحقيقة والعلم والعقل، فهي تقوم بحسب "جيم جورج" (Jim Goerge) بإعادة صياغة المسائل والقضايا الأساسية للإدراك الحداثي، بالتركيز

104- سليم قسوم، مرجع سابق. ص ص 151- 153.

105- سيد احمد قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، 2014. ص 32.

على الممارسات التاريخية والثقافية واللغوية، التي يبنى ضمنها الفاعل والموضوع، في إطار التفاعل بين النظرية والممارسة والأفعال والقيم[106].

لقد ألقت ما بعد الحداثة ظلالا من الشك على الفرضية الوضعية القائلة، أنه يمكن أن يكون هنالك معرفة موضوعية للظواهر الاجتماعية، ورفضوا فكرة وجود حقيقة موضوعية لإيمانهم بان المعرفة ما هي إلا معتقدات ذاتية قائمة على أوهام فكرية، وهو ما جعل "جورج سورينسن" و"روبيرت جاكسون" يصفان ما بعد الحداثة بأنها "تصب ماء باردا على الاعتقاد بأن المعرفة يمكن أن توسع أو تحسن الظروف الإنسانية أو الدولية، كما تشكك في قدرة المؤسسات الدولية على تحقيق العدالة، وإنصاف البشرية جمعاء"، كما قامت بنقد وإعادة قراءة تفكيكية للفكر الواقعي وللمؤسساتية النيوليبرالية، لأنها تتناول ما تسميه بالقضايا الكبرى أو المواضيع الحاسمة، بينما تهمل قضايا مثل الفقر والانتهاك البيئي أو عولمة الإنتاج، وهي انتقادات نسجت على منوال نقد "ريتشارد آشلي" (Richard Ashly) الشهير للواقعية، باعتبارها تفتقد لنظرية عن الدولة، وخالية من الإطار المعياري، ووضعيتها اللاتاريخية[107].

تعد ما بعد الحداثة إذا نظرية ما بعد وضعية بامتياز، وهي منهج يقوم على التساؤل عن الادعاءات المعرفية، وتركز على الروابط بين خلق المعرفة والقوة، وهذا نوع من الاهتمام يعكس علم الفيلسوف الفرنسي "ميشال فوكو" (Michelle Foucault)، الذي ناقش الطريقة التي تقوم

106- سليم قسوم، مرجع سابق. ص 158.

107- سيد أحمد قوجيلي، مرجع سابق. ص ص 45، 46.

من خلالها القوة والمعرفة بخلق بعضهما البعض، لتكون بالتالي المعرفة وفهمنا للعالم غير محايدين وليس فهما مشتركا، لكنهما يعكسان علاقات القوة والسيطرة في المجتمع[108].

ومنذ دخولها حقل العلاقات الدولية، ساهمت المفاهيم والإستراتيجية لما بعد الحداثة في إعادة تصور جذري لمفهوم الأمن ومجال الدراسات الأمنية، بوضعها برنامجا نقديا تفكيكيا قائما على رفض البنى والمفاهيم المشرعة بمنطق النظام القائم، وعرضت بدلا من ذلك مشروعا يقوم على رفض الأسس الوضعية التي تقوم عليها إدعاءات الدراسات الأمنية الواقعية، وكما أشارت "برادلي كلاين" (Bradely Klein) فإن الخطاب الواقعي للدراسات الإستراتيجية غير المعياري والخالي من القيم بحسب زعمهم، قد أصبح يرى نفسه فوق كل فكر نقدي، وهو خطاب غير بريء ويرتبط دائما بمصلحة وقوة منتجة له، وكما يقول "ديفيد غروندين": (David Grondin) "من يملك صلاحية تعريف الأمن، يملك سلطة الكتابة حول الخطابات الأمنية المشروعة، وإجراء السياسات التي تضفي الشرعية عليها"[109].

يشترك أنصار ما بعد الحداثة في القول بأهمية الأفكار وأثرها، ولكنهم يرون أيضا أن الخطاب (Discour) – كيفية حديث الناس عن السياسة والأمن– بوصفه قوة دافعة هامة يؤثر في تصرف الدول، وينتقد "ريتشارد آشلي" الواقعية لكونها إحدى المشاكل المركزية لانعدام الأمن الدولي ذلك أنها "خطاب قوة"... ويضيف "جون فاسكز" (John Vasquez) أن سياسة القوة هي صورة العالم الذي يشجع السلوك الذي يأتي بالحرب.. والتحالفات لا تنتج السلام بل تؤدي إلى الحرب،

108– بيتر سوتش وجوانيتا إلياس، مرجع سابق. ص 141.

109– سيد أحمد قوجيلي، مرجع سابق. ص ص 53، 54.

والهدف عند ما بعد الحداثيين هو استبدال خطاب الواقعية بـ "خطاب اجتماعي" (Social discour) يؤكد على السلام والانسجام.. وتؤكد ما بعد الحداثة على المعرفة بوصفها ذاتية وليست موضوعية (فرق إبستيمولوجي مركزي مقارنة بالمنطلقات المعرفية الواقعية)، وهذا ما يقود إلى التأكيد على القيم المعيارية[110].

بل ينتقد ما بعد الحداثيون الخطاب والسرديات الواقعية من جذورها، فالواقعيون اعتمدوا على القصص التاريخية لتشريع نظرياتهم، وتأمين موقعهم المهيمن في التخصص، وإهمال الصفة التاريخية للنصوص الكلاسيكية المعتمد عليها، فاعتمادهم مثلا على تفسير "ثوسيديدس" لمشاكل الأمن بين المدن اليونانية، من أجل تفسير القضايا المعاصرة، يهمل فكرة أن لا علاقة لها بالشؤون الدولية المعاصرة، لأن سيادة الدولة كما هي معروفة حاليا، لم تكن كذلك في عصر اليونان الكلاسيكي، ونفس الأمر ينطبق على كيفية توظيفهم لكتابات مكيافيلي... واستعمالهم لتلك النصوص لمنحهم الشرعية المطلوبة، يندرج ضمن ما اسماه "جاك دريدا" بالمركزية الخطابية، التي تعد طريقة تفكير محورية في الفكر الغربي المعاصر خصوصا[111].

وينظر ما بعد الحداثيون إلى الخطاب الواقعي على أنه خطاب خطر، يشكل عقبة في وجه الجهود الرامية إلى تأسيس خطاب مهيمن أكثر سلاما، لأنه يزعم بأنه يطرح رأيا عالميا بشأن كيفية تنظيم العالم، وما يتوجب على الدول عمله لضمان بقائها، وهو ما يصفه ما بعد الحداثيون بـ "اليقين المنافي للعقل" للواقعيين، لأن التعقيد الكبير للسلوك البشري وصعوبة الجزم به، عبر جميع

110– جون بيليس. مرجع سابق. ص ص 436– 437.

111- سيد أحمد قوجيلي، مرجع سابق. ص ص 50- 52.

تنوعاته الثقافية والدينية والتاريخية واللغوية، يعني أنه لا يمكن أن يوجد تفسير وحيد للواقع العالمي، وهو ما يجعل الواقعية بإصرارها على وحدانية نموذجها تنفي وجود تفسيرات بديلة وسبل أخرى تتعلق بالأمن الدولي... وقد دفع هذا التحليل أنصار ما بعد الحداثة إلى محاولة إعادة تصور المناظرة بشأن الأمن الشامل... والتركيز على المهمشين الذين يعانون من انعدام الأمن، ويجادل "جيم جورج" بأن ذلك ما يثير الحاجة إلى خطاب جماعي جديد بشأن الأمن، من خلال عملية تغيير صياغة اللغة والخطاب عن السياسة الدولية، وتحويل طبيعة السياسة العالمية، والتغلب على معضلة الأمن التقليدي، بتحفيز "الجماعات المعرفية" على لعب دورها في نشر المثل العليا للجماعات[112].

رابعا- النسوية Feminism: يجادل "كريس براون" أنه إلى وقت قريب، كانت العلاقات الدولية تعتبر لدى الكثيرين، نموذجا للخطاب الذي لا يجب فيه التفريق على أسس الجنس (ذكر/أنثى)، فقد كانت الدول الفواعل الرئيسية ككيانات باردة لا روح فيها ولا هي لا مذكرة ولا مؤنثة، وكذلك اعتبرت أنماط العمل السياسي المدروسة في مجال العلاقات الدولية غير إشكالية من منظور التمييز بين الجنسين، في الحقيقة كان معظم العاملون في مجال السياسة من الرجال، وأكثر الأكاديميين كانوا أيضا من الرجال، ولكن هذه الحقيقة لم تستدع تعليقات كثيرة، غير أن موجة من النقد النسوي تعرض لها مجال العلاقات الدولية كغيره من المجالات الاجتماعية[113].

112- جون بيليس. مرجع سابق. ص ص 437، 438.

113- كريس براون، مرجع سابق. ص 276.

يعتبر رواد النسوية العلاقات الدولية من أكثر العلوم الاجتماعية ذكورية، وبما أنه كذلك فهو يعكس بدرجة أولى مصالح الرجال ومخاوفهم، والطريقة التي يتبنى بها هذا الفرع المعرفي موضوعاته تجعل معظم الناس لا سيما النساء يُخْنَقون، فتركيز هذا العلم على السياسة العليا للدبلوماسية والحرب وفن إدارة الحرب، يستدعي أعدادا هائلة من الرجال والجنود (ذكور)، وحتى حين أصبح الاقتصاد الدولي أحد الاهتمامات الدولية، فقد كان يأخذ شكل العلاقات بين الدولة والأسواق، أو هياكل السيطرة والاستغلال، دون أن يتم تضمين علاقات الجنس (ذكور/إناث) في عملية التحليل[114].

ظهرت العلاقات الدولية النسوية في الثمانينيات، وقدمت نقدا قويا للطرق التي تتشكل من خلالها معرفتنا بالعلاقات الدولية بواسطة خبرة الرجال، مهملة الطرق المختلفة التي مارست النساء من خلالها خبرة السياسة العالمية، ففي دراستها الشهيرة "الموز والخوخ والقواعد: نحو فهم نسوي للعلاقات الدولية" 1989، أثارت الكاتبة "سينتيا إينلو" (Cynthia Enloe) السؤال الملهم "أين النساء؟"، لأنهن كن غائبات وبشكل ملحوظ عن مجال السياسة الدولية... وعمدت "سينتيا" من خلال ذلك ليس لتوضيح غياب النساء، بل لإبراز أنهن كن "مهملات"... ويقترح "بيترسون" و"رانيان" أن تطبق نظريات العلاقات الدولية "عدسة للنوع" (Lens for Gender)، لإعادة التفكير في العلاقات الدولية... وللوقوف على أن العلاقات الدولية تعد واحدة من أكثر النظم العلمية "ذكورية" كما يرى "بيتمان"[115].

114- جان جيندي بيتمان، "**قضايا الجنس**"، في: جون بيليس وستيف سميث (محرران)، مرجع سابق. ص 1002.

115- بيتر سوتش وجوانيتا إلياس، مرجع سابق. ص ص 145، 146.

فمنذ دخول النظريات النسوية إلى تخصص العلاقات الدولية، تحدى النسويون الأوائل هذا التخصص للتفكير في كيفية إعادة صياغة طريقة نظرياته، وتحسين أشكال فهمه للسياسة العالمية بإعارة الاهتمام لتجارب النساء... وقد أعاد نسويو العلاقات الدولية تفحص بعض المفاهيم الأساسية في المجال بأسلوب نقدي، بما في ذلك مفاهيم السيادة والدولة والأمن[116].

لا تخرج الرؤية النسوية للأمن عن المنظور المعاكس لدراسات الأمن التقليدي، سواء من النواحي الإبستيمولوجية أو الأنطولوجية أو المنهجية، لذلك تسود لديها نظرة الشك والريبة تجاه الإدعاءات العقلانية والعلمية والموضوعية والعالمية، وتتوافق رؤيتها إلى حد بعيد مع المنظور النقدي للأمن، خصوصا ما تعلق بمساءلة دور الدولة باعتبارها مانحا كافيا للأمن، ويتم هنا تبني مقاربة متعدد الأبعاد والمستويات، شبيهة بالجهود الساعية لتوسيع مفهوم الأمن، فما يميز النسوية هو التزامها بالهدف الانعتاقي والتحريري من أجل إنهاء تبعية المرأة، وهو ما يتوافق مع التعريف الموسع للأمن الذي يجعل من الفرد المنتمي لبنيات اجتماعية واسعة نقطة البداية، ويوضح كيف أن أمن الأفراد والجماعات معرض للخطر، بسبب العنف الجسدي والهيكلي على مختلف المستويات[117].

ومثلت "آن تيكنر" (J. Anne Tickner) نموذجا لكيفية نقل الاهتمام إلى مستوى "العنف البنيوي أو الهيكلي" (Structural violence)، الذي له صلة وثيقة بقضايا النوع (الجندر)، حيث

116- ج. آن تيكنر ولورا شوبيرغ، "**النظرية النسوية**"، في: تيم دان وميليا كوركي وستيف سميث (محررون)، مرجع سابق. ص 471.

117- سليم قسوم، مرجع سابق. ص 157.

أن تعريفها للأمن لا يتوقف فقط عند الأمن الداخلي للدولة، ولكن يتعداها إلى تأمين نظم الغذاء والصحة والمال والتجارة، وينصب اهتمامها على الأمن البنيوي الذي يذهب إلى ما وراء العنف المادي أو الجسدي، ليضم العنف غير المباشر الذي يمس الأفراد عندما تقلل البنى الاقتصادية والسياسية غير العادلة من احتمالات عيشهم، بسبب فقدان القدرة على تحصيل الاحتياجات المادية الأساسية، والمجتمع الآمن يجب عليه تطوير نظم بيئية ناجعة، مع العمل في نفس الوقت على تحييد العنف الجسدي والبنيوي، وهو التحييد الذي يتطلب هدم الحدود التراتيبية بين الرجال والنساء والأغنياء والفقراء[118].

ووفقا لنسويي العلاقات الدولية، فالأخطار الأمنية تتسع لتشمل العنف الأسري، والاغتصاب، والفقر، والتبعية، والتدمير البيئي، إضافة إلى الحرب، كما يوسع النسويون الأمن ليشمل نطاق الأشخاص الواجب تأمينهم، وتبدأ معظم تحليلاتهم للأمن من الأسفل، حيث الفرد أو المجتمع المحلي، وليس من الدولة أو المنظومة الدولية، ويوضحون كيف يرتبط أمن الأفراد بالسياسة الوطنية والدولية، وكيف تؤثر أيضا السياسة الدولية في أمن الأفراد حتى على المستوى المحلي، وكيف أن أولئك المهمشين في حواشي الدول، قد يصبحون فعليا أقل أمنا بسبب السياسات الأمنية لدولتهم... وركز نسويو العلاقات الدولية على دحض مقولة أن الرجال يخوضون الحرب لحماية

118- Stephen E. Sachs. "**The Changing Definition of Security**". International Relations Merton college, Oxford. Week 5, Michaelmas Term 2003. "www.stevesachs.com/papers/paper_security.html".

المستضعفين، لأن النساء والأطفال هم أكثر ضحايا الحروب سواء كقتلي أو كلاجئين أو أيتام وأرامل، وتُصَعِبُ الحرب على النساء القيام بواجباتهن من حيث رعاية أو كفالة عائلاتهن[119].

خامسا- البنائية Constructivism: تقوم على تصور مفاده أن العلاقات الدولية عبارة عن بناء اجتماعي، وقد سمح ظهورها على الساحة الدولية بتوجيه انتقادات للعقلانية، وتقديم نفسها على أنها "وضعية وسطية" (Middle Ground Position) في نظريات العلاقات الدولية (ما بين التصورات المادية وغير المادية)، ويعد "نيكولاس أونيف" (Nicholas Onuf) أول من قدم البنائية للعالم سنة 1989، في كتابه المرجعي "عالم من صنعنا" (World of Our Making)، ثم لحقه في ذلك "ألكسندر ويندت" (Alexander Wendt) بمقالاته وكتابه المميزين في التسعينيات، وتباين البنائيون فيما بينهم خاصة في مسألة مستوى التحليل، ف "ألكسندر ويندت" ركز على التفاعل بين الدول في الدول في النظام الدولي (النائية النسقية)، فيما يبدو أتباع ما يعرف بـ (Holistic Constructivism) أكثر تجريدية وتاريخية، بدمجهم في الدراسة بين البنى الداخلية والدولية، في حين تركز "مارتا فاينمور" على معايير المجتمع الدولي، وتأثيرها على هوية ومصالح الدول، في الوقت الذي يتحدث فيه كتاب "كاتزينستاين" عن أهمية الثقافة والمعايير والهوية في الأمن القومي[120].

رغم اختلافاتهم الملاحَظَة، يتشارك البنيويون الرؤية القائلة بأن كل المعرفة بالعالم ذات "بنية اجتماعية"، فهي تعكس تحيزاتنا وأفكارنا وافتراضاتنا، أكثر من كونها نوعا من الحقيقة الاجتماعية

119- ج. آن تيكنر ولورا شوبيرغ، مرجع سابق. ص ص 488، 489.

120- Nilüfer Karacasulu and Elif Uzgören, **"Explaning Social Constructivist contributions to security studies"**, **PERCEPTIONS** • Summer-Autumn 2007. P. 29.

الموضوعية، وهو ما يجعلها تستبعد كون السياسة الدولية "علما اجتماعيا وضعيا"، لأن أشياء مثل الأعراف والقواعد والأفكار والثقافة تلعب دورا في بناء الحقائق السياسية، أي أنها انعكاس لأفكار الناس عن العالم، أكثر من كونها انعكاسا لتأثيرات القوى المادية، وهنالك تأثير متبادل بين العوامل الاجتماعية والمادية، إذ يمكن لسعي الدولة نحو تحقيق مصالحها وتقوية قوتها العسكرية والاقتصادية للحفاظ على بقائها، أن يساهم في بناء الدولة لهويتها باعتبارها دولة موحدة، ف "الهويات هي أساس المصالح" كما قال "ويندت"، وهذا ما يجمع في آن واحد بين التصور (التخيلي) أو غير المادي (المعتقدات الاجتماعية ذاتية التبادل)، والتصور المادي (أي العالم الحقيقي للأمن والاقتصاد، الذي تتم التفاعلات في إطاره) [121].

وتتمثل أهم الافتراضات البنائية التي تتحدى التصورات العقلانية، فيما يلي[122]:

– النظام الدولي عبارة عن مجموعة من الأفكار، وكتلة من الفكر، ونظام من المعايير، تم وضعها من طرف مجموعة من الناس في مكان وزمان معينين، ليكون الأفراد هم من يصنعون الحقائق الاجتماعية ويعيدون إنتاجها في ممارساتهم اليومية.

– لا يتواجد الفاعلون بمعزل عن بيئاتهم الاجتماعية، فمصالح الدولة تنبثق من البيئة التي تعمل ضمنها، والعالم الاجتماعي هو من يتضمن الأفكار والقيم والمعتقدات والمفاهيم واللغة والخطابات وغيرها.

121– بيتر سوتش وجوانيتا إلياس، مرجع سابق. ص ص 149، 150.

122- Nilüfer Karacasulu and Elif Uzgören. Op. Cit. P.p 32, 33.

– أهمية البنى المعيارية والمثالية إلى جانب البنى المادية في تحديد جوهر وهوية الأفراد.

– المعايير والمعتقدات المشتركة تشكل هوية ومصالح الفواعل، والهويات والمصالح الاجتماعية ليست ثابتة بل هي نسبية وعلائقية.

– تتحدى البنائية الافتراضات المادية والعقلانية في النمط السائد لنظريات العلاقات الدولية، وتسعى إلى تضمين القضايا والفواعل المهملة.

أما فيما يخص نظرتها للأمن، فالافتراض المركزي السائد بين البنائيين، هو أن "الأمن عبارة عن بناء اجتماعي" (Security is a social construction)، وكما تجادل "كارين فيرك" (Karin Fierke) فإن "بناء شيء ما، هو فعل يستحضر للوجود موضوعا أو شيئا لم يكن متواجدا من قبل"، ولكن هذا لا يعني أنه لم يكن هنالك من قبل شيء اسمه الأمن، أو أنه كان خالٍ من المعنى أو فاقدًا له، ولكنه كان غير محدد الدلالات بدقة، فقد نعتبره مثلا الحفاظ على القيم الأساسية للجماعة، ولكن الأمر المفتقد في هذا التعريف الواسع هنا، هو أنه يخبرنا شيئا قليلا فقط عن المجموعة في حد ذاتها، وعن طبيعة قيمها الأساسية، ومصدر تهديد تلك القيم، وكيف يمكن الحفاظ على تلك القيم وترقيتها، وبالنسبة للبنائيين فالإجابة عن تلك الأسئلة مختلف بحسب اختلاف السياقات، ويتطور عبر التفاعلات الاجتماعية بين الفاعلين، والإجابة عن تلك الأسئلة هو ما يستحضر الأمن للوجود بشكل عملي[123].

123- Matt Mcdonald, **"CONSTRUCTIVISM"**, In: Paul D. Williams (Ed). Security Studies: An introduction. Routledge. New York. First published 2008. p. 61.

بحسب الدراسات البنائية للأمن، فـ "الأمن هو ما نصنعه نحن، فالفلسفات السياسية والرؤى المختلفة للعالم تنتج تصورات وخطابات مختلفة للأمن"، وهي ترى أن هنالك "حاجة لمقترب أكثر اتساعا وعمقا لإعادة التفكير في الأمن"، وبذلك فهي تنظر للأمن عبر مستويات مختلفة فردية واجتماعية ودولتية وإقليمية ودولية وضمن مجموعة، وبشكل موجز فالدراسات البنائية للأمن تتحدى الفهم التقليدي للأمن، ليس فقط عبر توسيع وتعميق المفهوم، ولكن أيضا بالأخذ بالاعتبار مواضع مرجعية أخرى، وفواعل أمنية مختلفة من غير الدولة، رغم أنها لا تستبعد الاهتمام بالأبعاد العسكرية للأمن، غير أنها تحدد احتمالات التغيير، وتؤكد على الأسس المعيارية لنقد الممارسات السائدة[124].

وتتخذ البنائية مفهوما مغايرا للقوة الضيقة والمادية عند العقلانيين، فهي ترى أن المعرفة المبنية اجتماعيا هي عنصر من عناصر القوى المثالية، التي تؤثر في هوية الدولة ومصالحها، رغم أنهم لا ينكرون أهمية القوة والمصالح بالنسبة للدول، وتميز البنائية بين القوة الصبة التقليدية، وبين القوة متعددة الأوجه ذات الأبعاد المؤسساتية والإنتاجية للمعرفة والمعاني المشتركة، فتكون قوة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية وسيطا في مراقبة الفواعل لبعضها البعض، واحتواء بعضها ووضع قيود على سلوكاتها، أم القوة الإنتاجية فتتجلى في القدرة على كسب سلطة تحديد المعاني المشتركة، المكونة للهويات والمصالح وسلوكيات الدول وممارساتها[125].

124- Nilüfer Karacasulu and Elif Uzgören. Op. Cit. P. 34.

125– سليم قسوم، مرجع سابق. ص ص 138، 139.

وهنالك خصائص أخرى للتصور البنائي للأمن، نجملها فيما يلي[126]:

– تعتبر الدول بمثابة "لاعبو أدوار" (Role players)، تحاول فعل ما هو مناسب وملائم في وضعية معينة، ترشدها في ذلك المعايير، التي تنطوي على مقاييس عامة للسلوك الملائم، لتكون الدول خاضعة للمعايير، وليس لتعظيم المنفعة والفائدة كما يدعي العقلانيون.

– مصالح الفواعل تتم إعادة تعريفها بالتفاعلات الكثيفة، ويتم تشكيلها وفقا لـ "منطق الملاءمة" (The Logic of appropriateness)، وذلك على عكس المنظور العقلاني الذي يرى أن المصالح ثابتة ومحددة مسبقا.

– يركز البنائيون على ما يسمى بـ "القواعد التأسيسية" (Constitutive Rules)، التي تخلق فواعل ومصالح أو أنماط جديدة من الأفعال والسلوك، فهدف القواعد ليس فقط إيجاد أطر لحل المشاكل كما يؤمن العقلانيون، بل الأهم من ذلك بالنسبة للبنائيين هو خلق إحساس بالجماعة (A sense of community).

– يختلف إدراك البنائيين للتهديد عن الافتراضات الواقعية، فبالنسبة للبنائيين الأمن والتهديد ليسا موضوعيين وثابتين ولكنهما مبنيان اجتماعيا، فالدول يمكنها أن تغير إدراكاتها للتهديد وفقا للتطورات في بيئتها والسلوكات المعدلة.

– الفوضى والسيادة والمصالح والهويات جميعها مبنية اجتماعيا ويمكنها أن تتغير عبر الزمن، وهو ما يجعلها أكثر قدرة على تفسير الطبيعة المتغيرة للسيادة مع الوقت، وتنظر للمصالح القومية

126- Nilüfer Karacasulu and Elif Uzgören. Op. Cit. P. p 35 - 37.

على أنها فهم تذاتاني، وتعتبر الفوضى ما تصنعه الدول كما يقول "ويندت"، وليست معطى مسبق بشكل خارج عنها، وهي مسجونة ضمنه بشكل حتمي كما يجادل الواقعيون الجدد.

– المعضلة الأمنية مصدرها توترات غير معروفة، ويمكن التخفيف منها بواسطة هويات معروفة، وعدم اليقين بين الدول ليس أمرا ثابتا بل متغيرا، وحتى العدو والتهديد والنزاعات يمكن أيضا بناؤها اجتماعيا.

والجدول الموالي يوضح أهم رواد مختلف المقاربات النقدية للأمن، والمفاهيم المركزية التي تتمحور حولها التصورات الأمنية لتلك المقاربات، على النحو التالي:

جدول رقم (02) المقاربات النقدية للأمن.. الرواد والمفاهيم المركزية

المقاربة	الرواد	المفاهيم المركزية
النقدية الاجتماعية	– روبرت كوكس – أندرو لانكيتر	الانعتاق أو التحرر
ما بعد الحداثة	– ريتشارد آشلي – جون فاسكيز	الخطاب (خطابات قوة أو سلام)
النسوية	– سينتيا إينلو – آن تيكنر	– الجندر – العنف الهيكلي
البنائية	– نيكولاس أونيف	– البناء الاجتماعي – البنى المعيارية

	- ألكسندر وبندت	- الإدراكات

المصدر: من إعداد المؤلف بناء على المعطيات المتوفرة

المحور الثالث

أسس ومفاهيم بناء السلام

أولا- سياقات ظهور عمليات بناء السلام: شهد العالم تصاعدا للصراعات على المستوى الداخلي للدول بالخصوص مع نهاية الحرب الباردة، وخلفت وراءها عددا كبيرا من الضحايا بما فيهم القتلى والجرحى وملايين اللاجئين، وتم تسجيل حتى حملات للتطهير العرقي وجرائم إبادة جماعية، وكانت القارة الإفريقية مسرحا لعدد كبير من هذه النزاعات والحروب الأهلية، وأكثرها بشاعة واستدامة من حيث عمرها الزمني، مدعومة بمصالح قوى خارجية تستفيد من ثروات القارة بتنصيب نظم تخدم مصالحها أو الإطاحة بمن تعارض إرادتها، ففي الكونغو ورواندا والصومال وبورندي إفريقيا الوسطى وسيراليون وليبيريا وغيرها، وقعت حروب أهلية طاحنة نجم عنها عدد كبير من القتلى، وشرخ عميق في تماسك البنى الاجتماعية التي أصبحت أكثر هشاشة، ولا يتوقف الأمر عند القارة الإفريقية بل تتوزع النزاعات على طول الخريطة العالمية، بما في ذلك حرب البوسنة والهرسك وحرب كوسوفو في أوروبا، ونزاعات الشرق الأوسط المعقدة، وعدد من النزاعات في القارة الآسيوية مثل سريلانكا وتيمور الشرقية وغيرهما، وهو ما أصبح يتطلب أسلوب تعامل جديد من حيث عمليات السلام المتبعة، لأن الأسلوب التقليدي لحفظ السلام لم يعد كفيلا بمنع تلك النزاعات، أو الحد من مخلفاتها ومن ارتداداتها، وبات من الضروري التفكير بجدية في نزع أية إمكانية لتكرر النزاعات وانتكاسة السلام الهش في مناطق الصراع، وتوطيد أسس التعايش ونبذ ذهنيات وعوامل التشتت التي تهدد بالارتداد للنزاع من جديد، وهو الأمر الذي اضطلعت به عمليات بناء السلام (Peace Building)، بمقاربتها المتفردة للتعامل مع مرحلة ما بعد انتهاء النزاع.

يندرج بناء السلام ضمن سلسلة تطورية لما يعرف بـ "أجيال عمليات السلام" (Generations of Peace Operations)، وهي العمليات التي تمت غالبا تحت إشراف الأمم المتحدة بالدرجة

الأولى، وتعددت تصنيفات هذه الأجيال واختلفت، لتصل عند عدد من الباحثين مثل "كاي مايكل كينكل" (Kai Mickael Kinkel) إلى خمسة أجيال كاملة انطلاقا من سنوات الخمسينيات، وهي الأجيال التي نفصل فيها على النحو التالي:

* **الجيل الأول "عمليات حفظ السلام التقليدية" (Traditional Peace Keeping):** تزامن بدء عمليات السلام الأممية مع تنامي النزاعات الداخلية والدولية، منذ عملية السويس والكونغو مرورا بالصومال ويوغسلافيا سابقا وصولا على دارفورو غيرها من المحطات، فقد خلفت تلك النزاعات جرائم بشعة ضد الإنسانية من حيث الإبادة الجماعية والتطهير العرقي ومأساة اللاجئين، وتعد عملية حفظ السلام النوع التقليدي ضمن مجموع عمليات السلام الأممية، وتشير إلى العمليات التي استهدفت إقامة حاجز مادي بين الدولتين طرفي النزاع اللتين تحظى كل منهما باعتراف دولي، ووافقتا على وجود قوات حفظ سلام على حدودهما، مثل دور قوات الطوارئ الدولية أعقاب حرب السويس 1956، أو مهمة بعثة "اليونيفال" (UNIFEL) بين لبنان وإسرائيل وغيرهما[127].

وتعتبر الأمم المتحدة هذا المفهوم والنشاط من ابتكارها، وتعبر عن مفهومها لحفظ السلام بأنه "نشر قوات تابعة للأمم المتحدة في الميدان"، ويتم ذلك بموافقة جميع الأطراف المعنية، ويشمل عادة إشراك أفراد عسكريين أو من الشرطة وحتى موظفين مدنيين تابعين للأمم المتحدة، وتعتبر الرؤية الأممية حفظ السلام مرحلة سابقة عن مرحلة صنع السلام[128].

127- يوسي إم. هانيماكي، **الأمم المتحدة: مقدمة قصيرة جدا**، محمد فتحي خضر (مترجم). (القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2013). ص 80.

128- سامي إبراهيم الخزندار، إدارة الصراعات وفض المنازعات: إطار نظري، مركز الجزيرة للدراسات/ الدوحة- الدار العربية للعلوم ناشرون/ بيروت، 2014. ص ص 88، 89.

في فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة، دار الجدل حول ما إذا كانت عمليات حفظ السلام كافية لمواجهة المشاكل المتولدة عن الصراعات الطائفية، والحروب الأهلية، والطوارئ المعقدة، والدول الفاشلة المنهارة، فالضغوطات الناجمة عن حفظ السلام في النزاعات داخل الدول، هي أكبر وأكثر تأصلا من حالة النزاعات بين الدول، وهذا ما يتطلب حل المشاكل المفاهيمية والعملية والمالية المترتبة عن عمليات حفظ السلام في ظل المعطيات النزاعية الجديدة[129].

* **الجيل الثاني "عمليات المهام المدنية" (civilian Tasks):** ارتبطت بالتطورات التي شهدتها النزاعات بعد الحرب الباردة، بظهور ما وصف بالحروب الجديدة، والتي تركزت في النزاعات دواخل الدول بدلا من النزاعات بينها، حيث أصبحت عمليات السلام تتم في سياقات أكثر صعوبة وتعقيد، لذلك لم يعد الهدف تجميد النزاعات فقط بل المساعدة على الانتقال نحو السلام، وتميزت هنا بزيادة دور المهام المدنية المرتبطة بالانتقال السياسي من النزاع، وزيادة الأعمال الإنسانية، ولكنها عانت من التباين بين الأهداف المسطرة والنتائج المحققة.

* **الجيل الثالث "عمليات تعزيز السلام" (Peace enforcement):** تميزت بترخيص أكثر لاستعمال القوة لتحقيق أهداف بعثات السلام، وما دفع لظهور هذا الجيل هو الفشل الأممي في ثلاث محطات كبرى وهي الصومال ورواندا والبوسنة، وساهم تقرير الإبراهيمي في أوت 2000،

129- غراهام إيفانتر وجيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004. ص ص 582، 583.

في استخلاص العبر من الإخفاقات السابقة، والتأسيس لهذا الجيل الجديد من العمليات، التي تميزت بتركيز اكبر على التدخل الإنساني وحقوق الإنسان[130].

* **الجيل الرابع "عمليات بناء السلام" (Peace Building):** وهي محور هذا الفصل وسنتطرق لها بالتفصيل في العنصر القادم، وذلك لا يمنع من التذكير انها تتعلق خصوصا بمرحلة ما بعد النزاع، وكيفية العمل على تحويله، ومنع أي عوامل يمكن أن تؤدي إلى تجدده.

* **الجيل الخامس "المهام الهجينة" (Hybride missions):** ويشير إلى تكليف الأمم المتحدة لمنظمات إقليمية بمهمات حفظ وبناء السلام، وهو ما يدخل في إطار التنسيق بين الهيئة الأممية وغيرها من الهيئات الإقليمية، وتسمى أيضا بعمليات بناء السلام بالوكالة[131].

وهي المهام التي تمتاز بنشر قوات جيش وشرطة تحت قيادة مشتركة، لكل من الأمم المتحدة ومنظمات إقليمية متعددة، فهي تتضمن النشر المتزامن لقوات أممية وأخرى تابعة لمنظمات وقوى إقليمية... ومن أمثلة ذلك دور حلف الناتو وقوات حماية كوسوفو في التكفل بالجوانب الأمنية لهذه المهمة الدولية الهجينة، ودور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في التكفل بالجانب المتعلق ببناء المؤسسات، كما ساعدت دول غربية بشكل منفرد الأمم المتحدة على القيام بمهام سلام في مناطق متفرقة، مثل دور بريطانيا في سيراليون 1999، وفرنسا في كوت ديفوار 2010، ودور الإتحاد

130- Kai Mickael Kinkel, "Five generations of peace operations: from the “thin blue line” to “painting a country blue”, Revista Brasileira de Política Internacional, 56 (1), 2013. P.p 127-131.

131- هانيماكي، مرجع سابق. ص 80.

الإفريقي في عمليات حفظ السلام في الصومال، والعملية المشتركة للهيئة الأممية والاتحاد الإفريقي في دارفور [132].

هذه التقسيمات لا تعني وجود انفصال بين علميات السلام المختلفة التي تقوم بها منظمة الأمم المتحدة، بل هي مترابطة ويمكن تلمس عناصر من جيل معين من العمليات في مهمة يغلب عليها طابع وميزة جيل آخر، ومختلف التحسينات والإضافات التي تميز جيلا جديدا، هي عبارة عن استجابة لتحديات ومعطيات جديدة لجعل تلك العمليات أكثر كفاءة، وأكثر تكيفا مع الطبيعة المتغيرة للنزاعات في فترة ما بعد الحرب الباردة، وأيضا وفقا للدروس التي يتم استخلاصها في كل مرة من عمليات تقييم المهمات المختلفة التي تقوم بها الهيئة الأممية، وخاصة حالات الفشل التي عرفتها عمليات السلام الأممية عبر تاريخها، وتتوافق مفاهيم وأدوار مختلف عمليات السلام مع مفاهيم الصراع والمراحل التي يعيشها الصراع، والأهداف المرحلية سواء كانت تتعلق بالتسوية أو الإدارة أو الوقاية، كما يوضح ذلك الشكل الموالي:

132- Kai Mickael Kinkel. Op. Cit. P.p 135, 136.

شكل رقم (01) العلاقة بين مفاهيم السلام ومفاهيم الصراع

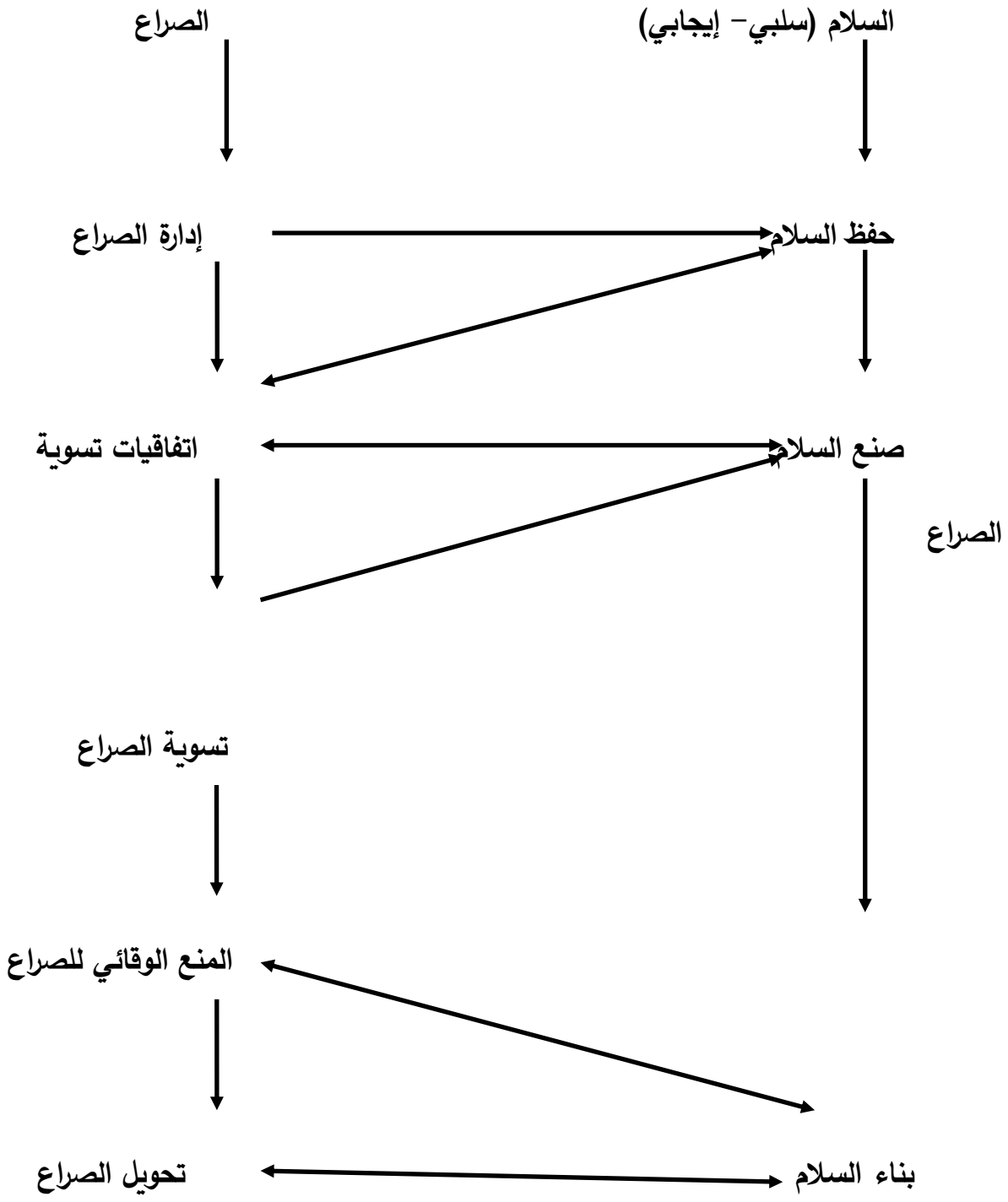

المصدر: سامي إبراهيم الخزندار، مرجع سابق. ص 90.

ثانيا- مفهوم وخصائص بناء السلام: بفضل أبحاث السلام التي قام بها "يوهان غالتونغ" (Johan Galtung)، ساد التمييز بين حالات السلام السلبي (Negative peace) والسلام الإيجابي(positive peace) ، ومنطلق ذلك هو أن السلام ليس فقط غياب العنف أو الصراعات المسلحة، بل هو توفر واستمرارية العدالة الاجتماعية، عبر تساوي الفرص، والتوزيع العادل للسلطة والثروة، والحماية المتساوية ضمن وبواسطة قواعد القانون، لنكون بذلك أمام سلام على المدى الطويل، بتوفير الظروف التي يتمكن بفضلها الأفراد في المجتمع من الاستفادة الأطر القانونية المتماسكة، والنظام العام، والاستقرار السياسي، والفرص الاقتصادية، وبناء السلام بذلك يتعلق بجميع الجهود المبذولة لتقوية السلام المستديم، عبر إقامة المؤسسات التي يكون بإمكانها ترقية وتمكين الحلول غير العنيفة لمختلف الخلافات والتوترات، وهكذا يكون بناء السلام بحسب "غالتونغ" مختلفا عن "حفظ السلام الذي يعنى بالحفاظ على نوع من توازن القوى، وإبقاء تباعد بين الأطراف المتحاربة"، ومختلفا أيضا عن "صنع السلام باعتباره حل للنزاع عبر إزالة مصدر التوترات"[133].

على امتداد التسعينيات، أصبح مفهوم بناء السلام محل جدل واسع إلى حد التشويش، ويعود ذلك بشكل كبير إلى تعاظم القلق بشأن تعقد الانتقال في مرحلة ما بعد النزاع، والاحتياجات المتعددة والمتزامنة لمجتمعات ما بعد النزاع، وفي جزء منه إلى الحتميات البيروقراطية، لأن المزيد من الوكالات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، بدأت في إدراج بناء السلام ضمن

133- Vincent Chetail and Oliver Jütersonke, "**Peacebuilding: A Review of the Academic Literature**", White Paper Series No. 13, Geneva Peacebuilding Platform, 2015. P.p 1, 2.

أدوارها ومهامها، واعتبار الكثير من الملاحظين أن بناء السلام لا يتوقف فقط عند منع ارتداد النزاع، بل يمتد إلى معالجة الأسباب الجذرية والعميقة له[134].

وعبرت الأمم المتحدة عن مفهومها المتغير والمتطور لبناء السلام بحسب تحولات السياقات الدولية للنزاعات، وهذا ما تجلى من خلال تطويرها للمفهوم عبر امتداد زمني منذ سنة 1992، التي تعد بداية تداول وانتشار هذا المصطلح في الأوساط العامة، كما يلي[135]:

– في سنة 1992 صدرت "أجندة السلام" (Agenda of peace)، التي قدمها الأمين العام الأممي السابق "بطرس بطرس غالي" سنة 1992، وعرفت بناء السلام بأنه: "العمل على تحديد ودعم الهياكل التي من شأنها تعزيز وتدعيم السلم، لتجنب العودة إلى الصراع".

– في القرار الصادر سنة 2005، وضعت الدول الأعضاء ما عرف بهندسة بناء السلام، التي أكدت على أهمية "الدعم الدولي للجهود الوطنية لوضع وتطوير وإصلاح المؤسسات، من أجل الإدارة الفعالة للدول الخارجة من نزاعات، تتضمن جهود القدرة على البناء... وجهود البناء المؤسساتي اللازمة لتحقيق التعافي من النزاع، ودعم الإستراتيجية الدمجية"، غير أنه لم يتم الخروج بتعريف محدد للمفهوم.

134- Charles T. Call and Elizabeth M. Cousens, **"Ending Wars and Building Peace: International Responses to War-Torn Societies",** *International Studies Perspectives* (2008) 9. P. 3.

135- Rahul Chandran, **"Conceptual Issues In Peacebuilding"**, United Nations University, Centre for Policy Research, February 2015. P.p 1, 2.

– وحاولت الأمانة العامة سنة 2007 وضع تعريف لبناء السلام باعتباره: "يتضمن بناء السلام مجموعة من المعايير تهدف على خفض مخاطر الوقوع أو معادة الوقوع في النزاع، عن طريق تقوية القدرات الوطنية على جميع المستويات لإدارة النزاع، ووضع أسس مستدامة للسلام والتنمية".

وعرفها سامي الخزندار بأنها عملية تتم بعد إنهاء الصراع، وهي: "تُعْنى بالقضاء على أية جذور للعنف، قد تؤدي إلى حدوث نزاع مستقبلا، وفي نفس الوقت ترسيخ وبناء علاقة تعاونية بعيدة المدى، وإحداث تغيير قيمي ومفاهيمي ومؤسساتي، يعمل على استقرار وبناء السلام على المدى البعيد، وتحويل هذا التغيير القيمي والإيجابي إلى عملية بنيوية راسخة في عمليات الأطراف، واستثمار القوى والإمكانات الإيجابية لدى الأطراف، وفق رؤية مستقبلية لبناء سلام عادل"[(136)].

ويعرفها "موش ميراف" (Moshe Merav) انطلاقا من تركيزه على عنصر الانتقال، بأنها: "مسار يهدف إلى الانتقال (Transition) من النزاع إلى التعايش، ويؤسس التوقيع لإعلان أو اتفاق سلام لمرحلة من التغيير، لأنها تبعث الآمال الفردية والجماعية في مستقبل أفضل، وعيش أفضل وتحقيق الرفاهية، كما تخلق أيضا مخاوفا لأن أدوارا وعلاقات جديدة ستعوض تلك القديمة، ليكون الانتقال هنا عبارة عن عبور من مرحلة أو مكان ما إلى آخر، ويترافق عادة بشعور من

136- سامي إبراهيم الخزندار، مرجع سابق. ص 89.

الحركية والتنمية والتطور والنمو والفرص، ولكنه مصحوب أيضا بمشاعر التردد والخوف والمقاومة"[137].

ومع ذلك يبقى بناء السلام في الكثير من الجوانب مفهوما وقضية غامضة، وهنالك تصورات مختلفة لما يشكله ويعنيه، فنجد في المقام الأول التصور العملي أو الممارساتي ومن رواده "بول ليديراتش" والذي يرى أن بناء السلام يتضمن جهود توفيق ملموسة في حالة النزاعات، بينما يدرك التصور الآخر بناء السلام باعتباره عهدة عملية خاصة، في حين يرى "يوهان غالتونغ" أن بناء السلام هو عملية تقع بشكل ما في النقطة المفصلية بين حفظ السلام وصنع السلام، أي بين الاستجابة النشيطة لطرف ثالث لنزاع عنيف، وإرساء الظروف التي تسمح بعرقلة أسباب الخلاف، ولكن حتى بناء هذا الجسر الوظيفي يطرح أسئلة كثيرة، مرتبطة بأي الفواعل أو المؤسسات يجب أن تكون متضمنة في العملية، وما هي المصادر والعهدات الواجب توفرها، وما هو المدى الزمني المطلوب لتنفيذ هذه المهمة؟[138].

تحدٍ آخر يطرح أمام عمليات بناء السلام، وهو كيفية تنسيق الجهود بين الفواعل المتعددة في هذه العمليات وأجنداتها المتباينة نسبيا، حيث أن التعقيد المتزايد لعهدات بناء السلام وكثرة مهامها الطموحة، أدى إلى تزايد ملحوظ في عدد المنظمات والفواعل الأخرى المساهمة في مختلف مراحل عمليات بناء السلام، ومن أهم تلك الفواعل نجد حلف الشمال الأطلسي (الناتو)، ومنظمة الأمن

137- Moshe Merav, **"Peace building: a conceptual framework"**, *International Journal of Social Welfare*, January 2001. P. 16.

138- Vincent Chetail and Oliver Jütersonke. Op. Cit. P. 2.

والتعاون في أوروبا (OSCE)، والمنظمات غير الحكومية، ومختلف وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، والمؤسسات المالية الدولية، وحتى بعض الدول بشكل منفرد[139].

بحسب الخبير "راهول شاندران" يبدو أن الملاحظات حول المفاهيم المتباينة لبناء السلام ما تزال مستمرة، حيث أنه يستعمل بطريقتين مختلفتين، فالعديد من الممارسين والأكاديميين يستعملون كلمة بناء السلام، كمصطلح متضَمِن لكل من إطار المجال والزمن، أي النشاطات الأمنية والسياسية والإنسانية والتنموية، التي تجري بعد اليوم الأول بعد النزاع، وتعطي أولوية لاستدامة الأمن والتنمية، ومن جهة أخرى هنالك العديد من الدبلوماسيين الدوليين خصوصا في الأمم المتحدة، يستعملون المصطلح للدلالة على "التعافي اللاحق" أو "تدعيم السلام"، أي أنه بعد تكثيف الأمن يركز بناء السلام على مفهوم التعافي[140].

إن بناء السلام كعملية معقدة ومركبة وطويلة الأمد، تتضمن مجموعة متنوعة ومتكاملة من المهام والأهداف الأساسية الواجب تنفيذها، لضمان تحقيق سلام حقيقي وتجنب أية انتكاسة وارتداد مرة أخرى للنزاع، في حالة الفشل في القضاء على الأسباب العميقة له، وهنا تبرز مهمتان مؤثرتان ضمن عملية بناء السلام، تتوقف عليهما بنسبة كبيرة إمكانية النجاح في وأد النزاع والتخلص من تبعاته، وهما:

* **تحويل النزاع:** وهو مفهوم من مفاهيم مرحلة ما بعد النزاع، ويتضمن المعالجة الكلية لمختلف جذور النزاع، وبناء حالة من السلام الدائم والتنمية المستدامة، ويعرف عموما بأنه: "عملية طويلة

139- Kai Mickael Kinkel. Op. Cit. P. 34.

140- Rahul Chandran. Op. Cit. P. 2.

المدى تسعى إلى تغيير، ومعالجة جذرية وعميقة وهيكلية بنيوية، لكامل مصادر ومسببات النزاع أو العنف، على كافة الصعد والمستويات، وهي تعمل على إصلاح العلاقات والمفاهيم والبيئة المحيطة بالصراع وأطرافه"، بمعنى آخر تحويل الإمكانيات والقدرات الإنسانية إلى عملية إيجابية بناءة[141].

* **التعافي (Recovery):** هنالك من يعتبره تقنية من تقنيات تحويل النزاع، ويترادف التعافي أحيانا مع عدة مفاهيم مثل بناء السلام، وحل النزاعات، وإعادة الإعمار، ويعبر بصورة عامة عن: "عملية تستهدف بناء قدرات المجتمع ذاته، واستعادة حالة السلام المفقود، والعمل على تحويل النزاع وحله من جذوره، كما يتضمن العمل على خلق آليات وأنظمة جديدة داخل المجتمعات والدول تستوعب سلميا تأثيرات الأزمات الطارئة"، ويبرز اتجاهان أساسيان في أدبيات التعافي، الأول وظيفي يشمل وظائف بنائية (إعادة بناء وإصلاح المؤسسات سواء أمنية، أو اقتصادية، أو سياسية)، ووقائية (آليات الإنذار المبكر)، وتأهيلية (إعادة تأهيل أطراف المجتمع ذاته للتأقلم مع المرحلة الجديدة)، والثاني يركز على بناء القيم وإصلاح العلاقات المجتمعية، وتغيير الصور الذهنية، في شكل علاقة تفاعلية من أسفل إلى أعلى أو العكس، ويشمل جميع أفراد المجتمع[142]، بما يساهم في خلق تغير بنيوي يمس الأسباب الجذرية للنزاع وتغير الإدراكات والتغلب على

141- سامي إبراهيم الخزندار، مرجع سابق. ص ص 83، 84.

142- خالد حنفي علي، **التعافي الفعال بين مرونة الداخل وحساسية الخارج**، ملحق اتجاهات نظرية، السياسة الدولية، ع 213، جويلية 2018. ص 03.

الارتياب من الآخر، وبحث علاقة النشطاء الحكوميين وغير الحكوميين، من خلال التفكير في مستويات ثلاث (البنية المحلية، وحركية الجماعات داخليا، والعوامل الإقليمية والدولية)[143].

كما يتطلب التعافي أيضا، العمل على ترسيخ ثقافة السلام داخل الدولة بعد النزاع، أين يتمتع جميع مواطنيها بحقوق المواطنة، وعدم التمييز بينهم، بسبب العقيدة أو العرق أو النوع، من خلال تنفيذ برامج وسياسات التنمية، بما يكفل تحقيق تقدم ملموس في مستوى المعيشة، ويعود السلام الاجتماعي داخل الدولة[144]، ويتحقق هذا بإحداث قطيعة مع الممارسات العنيفة سابقا، وإحداث إصلاح في التعليم والإعلام وتغيير الخطاب[145]، وتدعيم البنية التحتية وكل ما من شأنه نقل الحياة الاجتماعية من الجانب السلبي إلى الإيجابي على المستوى الفردي، والاجتماعي، والاقتصادي، والمجال العام[146].

ولتنجح مقاربة التعافي، يجب أن تشمل المساواة وعدم التمييز والتوزيع المنصف والمتكافئ للسلطة والثروة والاهتمام بالجماعات المهمشة والمستضعفة، وبناء القدرة على الاستدامة وتعزيز الشفافية والمساءلة والمشاركة الفعالة، وهذا تفاديا لإشكالية العودة إلى النزاع، خاصة وأنه في

143- فيرونيك دودومي، من الحرب إلى السياسة، **تقرير برغهوف رقم 17**، مركز أبحاث برغهوف للإدارة والبناءة للصراعات، أفريل 2009. ص ص 16- 20.

144- أحمد فخر، **السلام بناء السلام وإنهاء النزاعات،مفاهيم**، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، ع1، جانفي 2005. ص 07.

145- Johan Galtung, **Peace by Peaceful means, Peace and conflict, Development and civilisation**, oslo.PRIO, Norway, 1996. p 19.

146- Katherina Schilling, **Peace and Conflict transformation**, Berlin, CPS/Bfdw Bafoussam, 2012, p p. 32, 33.

المرحلة اللاحقة مباشرة نجد أن الضمير الجمعي له استعداد للعودة للنزاع، وهذا يتطلب مجموعة من الشروط السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية[147].

147- باسم رزق عدلي، **التعافي الداخلي...المشروطات وحدود الملائمة**، ملحق اتجاهات نظرية، السياسة الدولية، ع 213، جويلية 2018. ص 11.

الخاتمة:

دراسة الأمن الدولي وبناء السلام موضوع معقد، وتتداخل فيه عدة جوانب إستراتيجية وسياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية، وأهم ما يمكن أن نخلص إليه من هذه السلسلة من المحاضرات، يتمثل في:

– الأمن مفهوم مستعصي على التعريف، وناهيك عن الصعوبات المعرفية والعلمية، تؤثر أيضا المصالح السياسية والخلفيات الإيديولوجية في مسألة تعريفه، فمن يمتلك سلطة تعريف الأمن يمتلك بالضرورة مصدر قوة معرفي، ويفرض عمليا أجندته الأمنية التي تناسب وتخدم مصالحه.

– انقسمت الدراسات الأمنية في تطورها على مرحلتين، الأولى وهي الدراسات العقلانية أو التقليدية، والثانية هي الدراسات النقدية.

– تمتاز الدراسات العقلانية للأمن، بسيطرة التصورات الواقعية المتعددة، واعتبار الدولة كموضوع مرجعي للأمن، والتهديدات العسكرية الخارجية هي مصدر التهديد الرئيسي، وهدف البقاء هو المحور، ورغم وجود مقاربات أخرى ضمن العقلانية تتحرر قليلا من الانضباطية البراغماتية للواقعية مثل الليبرالية ومدرسة كوبنهاغن، إلا أنها تظل حبيسة مركزية الدولة، وفي أحسن الأحوال تضيف لها فواعل أخرى أو قطاعات أمنية أدنى في أهميتها من القطاع العسكري,

– المقاربات النقدية تعتبر ثورة جذرية على منطلقات الدراسات العقلانية، وأتت برؤية جديدة تزيح مركزية الدولة من الدراسة، وتعوضها عموما بالفرد أو الإنسان، كما تركز على تهديدات من غير

تلك العسكرية، وتعطي مجالا لما يعرف بالأصوات المهمشة في العلاقات الدولية، وتعيد الاعتبار للجوانب الاجتماعية والتاريخية في الدراسات الأمنية.

– تبرز عمليات بناء السلام، كمقاربة جديدة للتعامل مع مرحلة ما بعد النزاع، وهي لا تهدف فقط لإيقاف النزاع، بل تسعى إلى القضاء على جذور مسبباته، وإحداث تغيير في الإدراكات والعلاقات بين مختلف الأطراف، والقيام بتحويل النزاع، و السعي للتعافي من مخلفاته ومسبباته، عبر عملية طويلة الأمد.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

الكتب:

1- أليس لاندو، السياسة الدولية: النظرية والتطبيق، ترجمة قاسم المقداد، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، 2008.

2- بيتر سوتش وجوانيتا إلياس، أسس العلاقات الدولية، ترجمة منير محمود بدوي السيد، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، 2013.

3- تيم دان وميليا كوركي وستيف سميث (محررون)، نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، ترجمة ديما الخضرا، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

4- ثامر كامل الخزرجي. العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات. دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

5- جون بيليس وستيف سميث (محرران): عولمة السياسة العالمية. ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث. دبي. 2004.

6- جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف. النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. ترجمة: وليد عبد الحي. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. الكويت. 1985.

7- حسن صعب، علم السياسة، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الخامسة، 1977.

8- سامي إبراهيم الخزندار، إدارة الصراعات وفض المنازعات: إطار نظري، مركز الجزيرة للدراسات/ الدوحة- الدار العربية للعلوم ناشرون/ بيروت، 2014.

9- سليم قسوم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

10- سيد احمد قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، 2014.

1 1- عبد النور بن عنتر. البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي. المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع. الجزائر. 2005.

12- كمال بومنير، النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت: من ماكس هوركهايمر إلى أكسل هونيث، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010.

13- يوسي إم. هانيماكي، **الأمم المتحدة: مقدمة قصيرة جدا**، محمد فتحي خضر (مترجم). (القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2013).

الدوريات:

1- خالد حنفي علي، **التعافي الفعال بين مرونة الداخل وحساسية الخارج**، ملحق اتجاهات نظرية، السياسة الدولية، ع 213، جويلية 2018.

2- باسم رزق عدلي، **التعافي الداخلي...المشروطات وحدود الملائمة**، ملحق اتجاهات نظرية، السياسة الدولية، ع 213، جويلية 2018.

3- سليمان عبد الله الحربي. "**مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)**". المجلة العربية للعلوم السياسية: عدد 19، صيف 2008.

التقارير:

1- أحمد فخر، **السلام بناء السلام وإنهاء النزاعات،مفاهيم**، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، ع1، جانفي 2005.

2- فيرونيك دودومي، من الحرب إلى السياسة، **تقرير برغهوف رقم 17**، مركز أبحاث برغهوف للإدارة والبناءة لصراعات، أفريل 2009.

القواميس والموسوعات:

1- غراهام إيفانتر وجيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004.

الرسائل الجامعية:

1- عادل زقاغ. النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية. أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية (غير منشورة)، جامعة باتنة. 2008-2009.

2- عمار حجار. السياسة المتوسطية الجديدة للإتحاد الأوروبي: إستراتيجية جديدة لاحتواء جهوي شامل. رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة/الجزائر. 2002.

المراجع الإنجليزية:

Books:

1- Alan Collins. The security dilemma of South East Asia. Macmillan press. London. 2000.

2- Barry Buzan and Ole Waever. Regions and powers: The structure of international security.

3- Ken Booth and Steven Smith (Eds), International Relations Theory Today, The Pennsylvania state university Press, second published 1997.

4- Paul D. Williams (Ed). Security Studies: An introduction. Routledge. New York. First published 2008.

5- Ronnie D. Lipschutz (Ed). On security. Colombia university press. New York. 1998.

6- Stephanie Lawson (Ed). The new agenda of international relation: from polarization to globalization in world politics? Polity press. Cambridge. 2001.

Periodicals:

1- Amer Rizwan. "**South Asian security complex and Pakistan-United States relations post 9/11**". IPRI journal X: N° 2. Summer 2010.

2- Charles T. Call and Elizabeth M. Cousens, "**Ending Wars and Building Peace: International Responses to War-Torn Societies",** International Studies Perspectives (2008).

3- David A. Baldwin. "**The concept of security**". Review of International Studies: N° 23. 1997.

4- Edward Newman. "**Human security and constructivism**". International studies

perspectives: (2001) 2.

5- Kai Mickael Kinkel, "**Five generations of peace operations: from the "thin blue line**" to "painting a country blue", Revista Brasileira de Política Internacional, 56 (1), 2013.

6- Keith Krause and Michael C. Williams. **"Broadening the agenda of security studies: politics and methods".** Mershon International Studies Review**:** (1996) 40.

7- Moshe Merav, **"Peace building: a conceptual framework"**, International Journal of Social Welfare, January 2001.

8- Tânia Felício. "**Multilevel Security Governance: Reinventing Multilateralism through Multiregionalism**". Human security Journal: volume 5. Winter 2007.

9- Tuva Khars. "**Regional security complex theory and Chinese policy towards North Korea**". East Asia: Vol. 21. N° 4. Winter 2004.

Reports:

1- Johan Galtung, **Peace by Peaceful means, Peace and conflict, Development and civilisation**, oslo. PRIO, Norway, 1996.

2- Katherina Schilling, **Peace and Conflict transformation**, Berlin, CPS/Bfdw Bafoussam, 2012.

3- Marianne Stone. Security According to Buzan: A Comprehensive Security Analysis. Security discussion paper series 1. Spring 9. 2009.

4- Rahul Chandran, **"Conceptual Issues In Peacebuilding"**, United Nations University,
Centre for Policy Research, February 2015.

5- Vincent Chetail and Oliver Jütersonke, "**Peacebuilding: A Review of the Academic Literature**", White Paper Series No. 13, Geneva Peacebuilding Platform, 2015.

6- Notions of Security: Shifting Concepts and Perspectives. Joint project of different European research institutes. Deliverable 1, Work package 2. Netherlands. 15 February 2007.

Conference Papers:

1 - Ian Cameron Forsyth. **Getting a new blanket: China's conceptualization of "security" in the post-Deng Xiaoping era**. A Dissertation Presented to the faculty of the USC graduate school, university of Southern California. August 2010.

2- Zarina Othman. "**Human Security Concepts, Approaches and Debates in Southeast Asia** ". A paper presented at the: Fifth Pan-European International Relations Conference on**: "Constructing World Order"**. The Hague, Netherlands, September 9-11, 2004.

Thesis:

1- Osman Gokhan Yandas. Emerging regional security complex in Central Asia: Shanghai cooperation organization (SCO) and challenges of the post 9/11 world. A Thesis submitted to the graduate school of social sciencies of Middle East technical university. The department of Eurasian studies. June 2005.

Web Sites:

1- Stanely B. Weeks. "**Change and its reflection in national security strategy and force structure**". p.p. 24, 25. "www.apcss.org/Publications/.../Chapter3Weeks.pd...."